الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيــة
RépubliqueAlgérienneDémocratique ET Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur ET de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر ـبسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلـوم علوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Gestion

الموضـــــــــــــــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة ما بين 2010 -2023

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في قسم العلوم الأقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:
ربيحة هيثم
برابح حسام الدين

الأستاذ المشرف:
رايس مبروك

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
رايس مبروك	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	بسكرة
	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	بسكرة
	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023 /2024

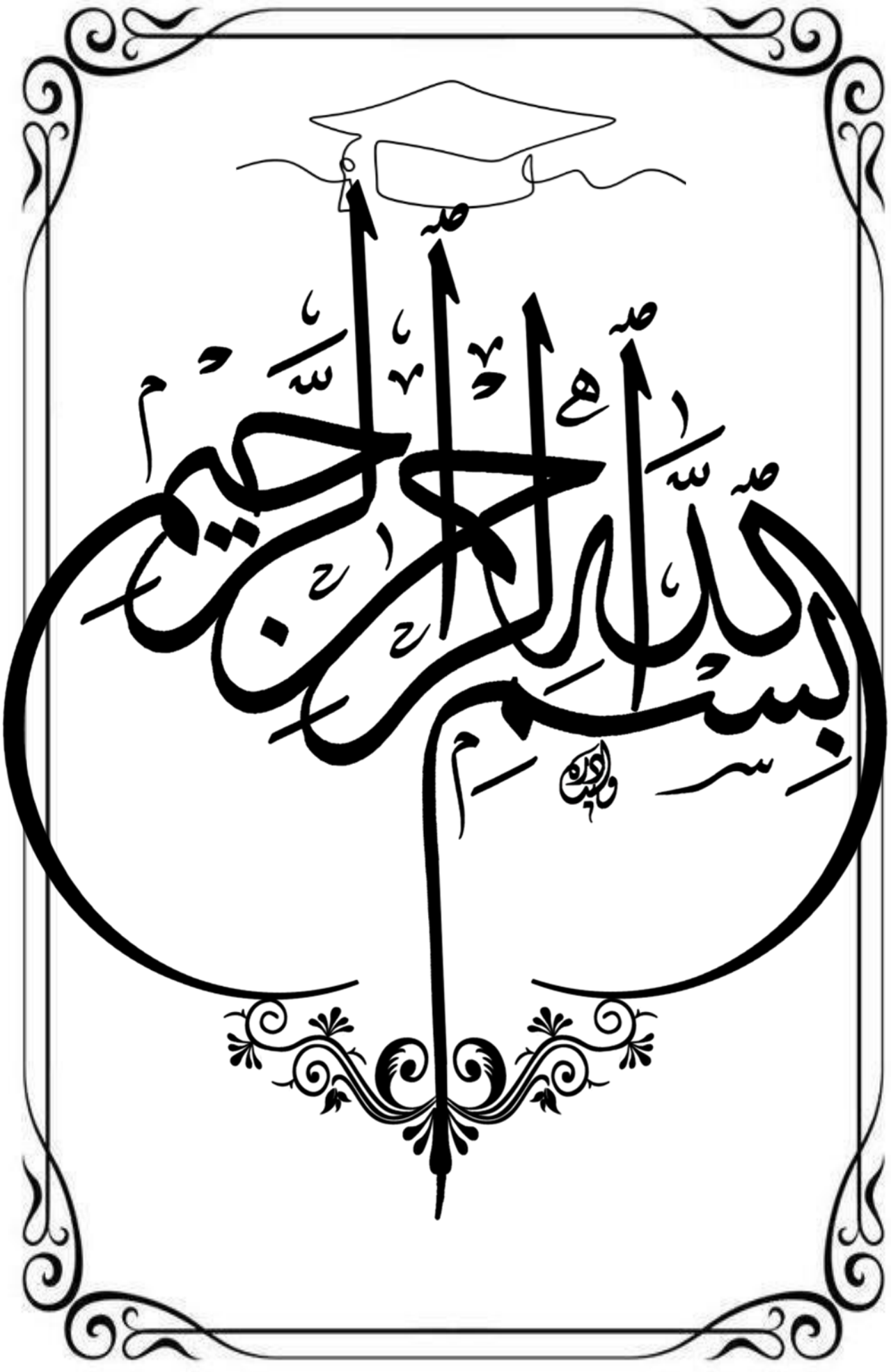
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــــر وعـــــــــــرفـــان

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ،عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على أن من علينا بانجتز هذه المذكرة، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محدا وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

لا يسعنا إلا أن نشيد بالفضل ونقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر:

أستاذتنا الفاضلة المشرف البروفيسور : **رايس مبروك**

على ما خصنا به من التوجيه والتصويب، وما علمنا من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي.

وإلى كل الأشخاص والهيئات التي دعمتنا وساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة

إلى كل أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب ،بورك فيهم جميعا وجزاهم الله عنا الجزاء الأوفى ،والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ،وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم غنه على ذلك لقادر.

الملخص باللغة العربية:

بعد دراسة موضوع دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة ما بين 2010 -2023 ، يجب و يستحسن التمييز بين النشاطات الإقتصادية التي تحتاج إلى المستثمرين الأجانب و من ثم العمل على جلبهم بعد توفير المناخ المناسب لذلك ، و إن دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها يحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى بإهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، و لا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى إكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

Summary in English:

After studying the topic of the role of foreign direct investment and its impact on economic development in Algeria in the period between 2010-2023, it is necessary and desirable to distinguish between economic activities that need foreign investors and then work to bring them in after providing the appropriate climate for that. The study of economic development and Its problems occupy the forefront today in the branches studied by global economic thought after receiving little attention from economists before World War II. This global interest is not due to a sudden discovery of the extent of economic backwardness in the world, but rather is due mainly to a change in attitudes towards its existence.

قائمة المحتويات والجداول والأشكال

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	-
القائمة الأشكال والجدوال	-
قائمة المحتويات والجداول والأشكال	-
مقدمة	
الفصل الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية	

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	05
المطلب الأول مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية	05
المطلب الثاني: أهداف ومحددات التنمية الاقتصادية	07
المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية	14
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	16
المبحث الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	19
المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية	19
المطلب الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية	
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	24
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثاني: أهداف وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	27
المطلب الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	30
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني	33
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	33
المطلب الثاني: الاطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر	37
المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	41
خلاصة الفصل الثاني	42
الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2023/2010	
المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في الجزائر	48
المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	48
المطلب الثاني : تطورات التنمية الاقتصادية في الجزائر من 2010-2023	52
المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر:	58
المطلب الاول : الاثار الاقتصادية .	58
المطلب الثاني : الاثار البيئية و الاجتماعية والسياسية.	59
المبحث الثالث : تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر والحلول المقترحة لزيادته لتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر	62
المطلب الأول : التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر	62
المطلب الثاني :الحلول و المقترحات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائروتطوير التنمية الاقتصادية.	63
خاتمة الفصل	64
خاتمة	
الملاحق	

قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة من سنة (2010-2023)	48
(2)	الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر	52
(3)	يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية من سنة 2010-2022	54

مقدمة

احتل موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية حيث أصبحت قضية التنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المنظمات الدولية بعد أن كانت تحظى بإهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد ، لا يرجع ذلك الاهتمام إلى إكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف في العالم بل يرجع ذلك أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

إن التنمية الأقتصادية لحظت تطور متعمد ومقصود ومدروس يحدث نتيجة تغيرات هيكلية في المجتمع بهدف الوصول إلى زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أي المزيد من العدالة والأمن ، ومن ثم فإن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما تفرضه مستجدات العصر والتوسيع في الاستثمار وتطبيق استراتيجيات تنموية محكمة الدراسة .

أولا: الإشكالية:

ماهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة ما بين 2010 - 2023؟

ثانيا: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة ما بين 2010 -2023

و هذه الدراسة ضرورية للتعريف بما تحققه الاقتصاد من منفعة كبيرة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- تبين دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة ما بين 2010 -2023؟
- المساهمة في إثراء التنمية الإقتصادية في هذا الميدان من خلال تحليل و مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع وتجميع الإحصائيات و المعطيات و المؤشرات الكمية والنوعية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخه بصفة عامة في الجزائر.
- إزالة بعض الغموض الذي يشوب موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر عبر البحوث النظرية المتطورة في بعض إقتصاديات في الجزائر.

رابعا : الفرضيات:

- يُمكن أن تُؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، خاصة إذا لم يتم توجيهها بشكل سليم.
- تُؤثر العوامل الداخلية في الجزائر، مثل الاستقرار السياسي، والبنية التحتية، والموارد البشرية، على قدرة البلاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من آثاره الإيجابية.
- تُؤثر العوامل الخارجية، مثل النمو الاقتصادي العالمي، وأسعار النفط، والسياسات الدولية، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- يُتوقع أن يتمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة في الجزائر، مثل النفط والغاز، والصناعة، والخدمات، مع إهمال قطاعات أخرى، مثل الزراعة والسياحة.

خامس : منهج البحث:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قدمنا فيه تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و وتعريف للتنمية الاقتصادية ووضحنا دور الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في

الجزائر الفترة ما بين 2010 -2023 ، كما قام البحث بمعرفة مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر .

سادسا: حدود الدراسة:

مجتمع الدراسة : دراسة حالة الجزائر.

فترة الدراسة : فترة الدراسة هي من 2010 الى 2023 تتم تحديد هذه الفترة للدراسة لانها قد شهدت ارتفاعات في تطور سريع في التنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول:
عموميات حول التنمية

تمهيد:

تعتبر التنمية الإقتصادية في البلدان المختلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خطط التنمية فيها وفكريا بال الباحثين في مجال إقتصاد التنمية الذين كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الإنطلاق المنشود .

ومن جهة أخرى فإن فشل الدول النامية في تجاوز التخلف الذي ظل يلاحق مجتمعاتها بإنجاح المناهج الوضعية المستوردة التي كانت سبب فجوة التخلف العميقة التي تشهدها الدول النامية والتخلف هو مشكلة معقدة داخل هذه الدول ويشمل جميع الأبعاد الثقافي الإجتماعية والإقتصادية.

وتعتبر التنمية الإقتصادية خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى تطوير والنجاح، وسيتم في هذا الفصل التعرف على مختلف عموميات حول التنمية الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية من الموضوعات المهمة التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة سواء على مستوى التنظير الاقتصادي أو على مستوى الهيئات والمؤسسات الدولية أو على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي للدول بصفة عامة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: *مفهوم التنمية الاقتصادية.*

ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة الزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة ومن خلال هذا يلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية، بل تتضمن أيضاً تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ، فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي وكل ذلك ينعكس في زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وإدارية وليست اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وعملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة. (شاهين، 2021، صفحة 1)

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة" (العباسي ، 2019 -2020، صفحة 6) .

وهي عبارة عن : " التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع ". (العصفور، 2014 -2015، صفحة 111)

تعرف التنمية الاقتصادية أيضا على أنها "عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في مستوى نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية." (شريف، 2018، صفحة 193)

وأيضاً عرفت بأنها :" العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل في متغيرات معينة، وأنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتمد بالارتفاع القصير الأجل الذي يحدث خلال الدورات الاقتصادية مثلا، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة، بحيث يكون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها ". (المشهراوى، 2003، صفحة 11)

تعرف التنمية في الاقتصادي المعاصر : "بأنها انتشال الاقتصاد القومي من حالة التخلف التي يعانيها، ونقله الى حالة التقدم وذلك بزيادة الناتج القومي السنوي عن طريق تطوير القوى الانتاجية للمجتمع حتى يرتفع مستوى الدخل السنوي الى الحد اللازم لتوفير مستوى معيشة أفضل يتناسب مع العصر الحديث سواء فيما يتعلق باشباع حاجاته المادية ام المعنوية على اختلاف أنواعها". (حامد، 2015، صفحة 194)

ونستنتج في الأخير من خلال هذه التعاريف أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية.

تتسم التنمية الإقتصادية بمجموعة من الخصائص والسمات والتي تتمثل أهمها في: (عجيمية ، ناصف ، و نجا، 2008، الصفحات 161 - 164)

1. ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه .
2. استغلال المجتمع موارده بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج عديد من السلع والخدمات.
3. التركيز على القطاعات والأنشطة الرائدة، ويمكن اختيار ذلك بما يتلاءم مع ظروف الدول النامية حالياً، حيث يمكن أن تكون تلك القطاعات الرائدة في الزراعة أو إنتاج المواد الأولية أو الصناعات المرتبطة بهذه القطاعات التي تتوفر لدى الدول النامية مقومات نجاحها بما لديها من ميزات نسبية ظاهرة أو كامنة
4. توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية، بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد
5. خفيض ساعات العمل المتوسطة والتوسع في الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.
6. زيادة المدخرات، ومن ثم الاستثمارات القومية من 10% إلى 20%من الدخل القومي
7. زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة أن تصبح عندها الضروريات - الغذاء، والسكن، والكساء لا تمثل الأهداف الرئيسية لدي الأفراد بالمجتمع.
8. ضرورة الاهتمام بالمؤسسات المالية كي تعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية، بما يسهم في زيادة التراكم الرأسمالي بالمجتمع
9. ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة، بما يؤدي إلى زيادة قوى الإنتاج وتطوير أساليبه.
10. العمل على توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المواتية العملية التنمية والتقدم الاقتصادي، فضلاً عن استقرار السياسات الاقتصادية، والحريات العامة.
11. يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية - مثل: السيارات والثلاجات والالكترونيات - وكذلك الخدمات، وهي أنشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعيته ومن ثم، زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: أهداف ومحددات التنمية الاقتصادية.

أولا : أهداف الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية بإعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخري، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الاساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

1. **زيادة الدخل القومي:** (بوضياف ، د/س، صفحة 187)

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

2. **رفع مستوى المعيشة:** (بن سعيد و بن شهرة، 2014، صفحة 63)

تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة ، في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي ، وهي عادة ما تكون قلة وبذلك يظل مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حالة إن لم ينخفض.

3. **تقليل التفاوت في الدخول والثروات**: (بن سعيد و بن شهرة، 2014، صفحة 64)

إن الدخل في البلدان المتخلفة بفوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة قليلة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروتها ، كما تحصل على نصيب عال من الدخل القومي ، بينما لا تملك غالبية الأفراد من المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثروتها، كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من الدخل القومي ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول في تلك البلاد يؤدي إلى:

- ✓ إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر.
- ✓ وهنا يلجأ الأغنياء الذين استحوذوا على كل الثروة ومعظم الدخل إلى اكتناز جزء كبير من الدخل ولا تنفقه في الأجل الطويل مما يؤدي إلى ضعف القدرة للجهاز الإنتاجي والبطالة ولو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق لعمل ذلك على زيادة نشاط الأعمال ، وبالتالي زيادة تشغيل العمال.

4. **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** (العباسي ، 2019 -2020، صفحة 9)

نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر الدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا 187جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

الشكل رقم (01) يمثل: *أهداف التنمية الاقتصادية.*

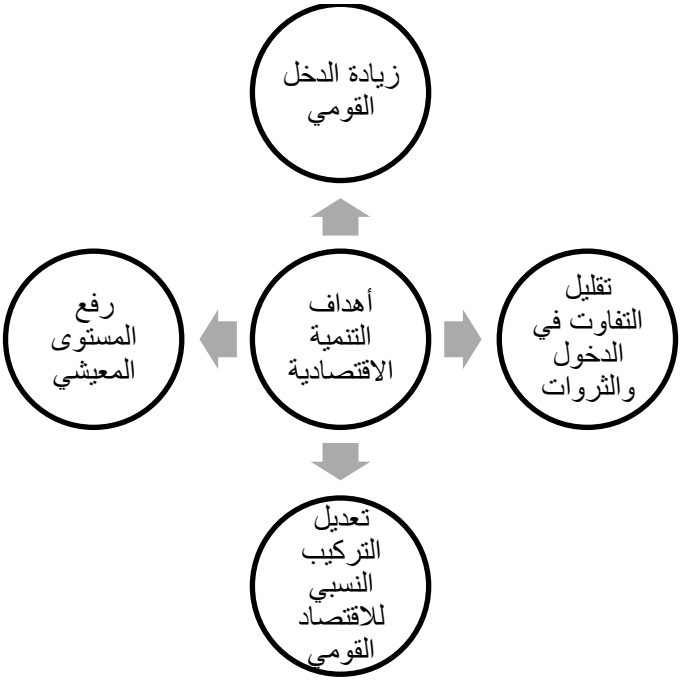

المصدر: (أدهم ، 2014، صفحة 18)

ثانيا: محددات *التنمية الاقتصادية*.

تتمثل محددات التنمية الاقتصادية في مايلي: (عبد اللطيف و سانية، 2024)

- ✓ كمية النقود المحلية المتاحة سنوياً لتنفيذ استثمارات جديدة .
- ✓ حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية.
- ✓ درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي.
- ✓ المزايا التي تمنح للمستثمرين الأجانب.
- ✓ درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية.
- ✓ درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي.
- ✓ درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

وهناك محددات التنمية الاقتصادية أخرى تتمثل في مايلي:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، تتمثل هذه المحددات في التغيرات المتعددة للمجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع وتتمثل في مايلي: (العباسي ، 2019 -2020، الصفحات 9 -10)

1) تراكم رأس المال :

تعتبر عملية التجميع الرأسمالي عملية مهمة جداً لتحقيق التنمية ، ولكن هذه العملية تتطلب أولاً توفر الموارد المالية التي تساهم في توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية ومن ثم يجب أن تتوفر أجهزة ومؤسسات التمويل القادرة على تعبئة هذه المدخرات وتوفيرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها ، ولكي تتم عملية الاستثمار لا بد من أن تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالمواد الخام والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات وفي حالة عدم توفر ذلك فإن نتيجة التوسع النقدي ستكون خلق حالة التضخم بدلاً من الإسهام في توليد استثمارات في الاقتصاد

، ولكن من المعروف في البلدان النامية ارتفاع معدلات نمو السكان وافتقارها إلى الموارد الحقيقية الكافية اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وهذا ما يجعل قدرتها على تكوين رؤوس الأموال ضعيفة ويجعل ما يتحقق من تكوين رأس المال لديها لا يكفي للحصول على زيادة واضحة في حصة الفرد الواحد من رأس المال، إن لم تنعدم مثل هذه الزيادة ، وبالتالي البلدان النامية بحاجة إلى تراكم رأس المال الذي يضيف موارد جديدة، أو يرتقي بنوعية الموارد الموجودة فعلاً وذلك من أجل زيادة العملية الإنتاجية ، ولكن زيادة الإنتاج الحاصلة على حساب زيادة رأس المال تتعلق بعاملين هامين يظهران من خلال المعادلة التالية :

$dy = dk : m$ حيث أن dy تعبر عن الزيادة في الانتاج ، dk الزيادة في رأس مال المستثمر ، m معامل رأس المال وهنا في المعادلة يمكن القول :

إن dy يمكن أن تعبر عن الزيادة الحاصلة في الدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي أي يمكن أن تعبر بشكل أو بآخر عن معدلات النمو المتحققة.

ويقصد بمعامل رأس المال العلاقة بين رأس المال المستثمر في الإنتاج وبين قيمة المنتجات المتولدة عنه، وبمعنى آخر هو عبارة عن عدد الوحدات الرأسمالية الواجب استثمارها مقابل الحصول على وحدة واحدة من المنتجات.

وسيتم الآن ذكر بعض العوامل المؤثرة على معامل رأس المال لأن كل ما يؤثر في زيادة أو تخفيض معامل رأس المال من شأنه أن يؤثر بدوره في معدلات النمو المتحققة ، ومن هذه العوامل :

كيفية استخدام رأس المال المتراكم .

حيث أن إضافة أرصدة إنتاج جديدة سوف تؤدي إلى زيادة حجم المنتجات بشكل أكبر من استبدال الجديدة بالقديمة. حيث أن معامل رأس المال سوف يتجه نحو الانخفاض كلما كان نصيب الاستثمارات في إضافة أرصدة إنتاجية جديدة في مجمل الاستثمارات أكبر .

البنية الهيكلية لرأس المال المستثمر : هل تم توزيع الاستثمارات في المجالات الإنتاجية المباشرة أم في المجالات الإنتاجية غير المباشرة (مثل القاعدة الهيكلية، السكن الطرقات ....؟

حيث أن الأخيرة لا تساهم في زيادة الإنتاج بصورة مباشرة، وأنه كلما زاد نصيب الاستثمارات في المباني والإنشاءات كلما ارتفعت قيمة معامل رأس المال، وبالتالي انخفض الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من نفس كمية رأس المال المستثمر في مجالات إنتاجية مباشرة، كما أن التركيب البنيوي للاستثمارات يتحدد بعوامل موضوعية ، مثل الارتباط المتبادل لبعض الأنشطة والفروع الاقتصادية من جهة ارتباطها مع العالم الخارجي مثلاً) ، والتطور الاقتصادي للبلد المعني من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال :

قد لا يؤدي توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة والفروع ذات معامل رأس المال المتدني إلى تحقيق معدل نمو مرتفع بصورة آلية ، وذلك أنه من خلال المبادلات مع العالم الخارجي ، فإن منتجات الفروع ذات الكثافة الرأسمالية العالية المستوردة من الخارج تبادل بكميات أكبر من المنتجات الوطنية المنتجة في فروع ذات كثافة رأسمالية ضعيفة، والنتيجة أن معدل النمو في البلد المعني سيكون أقل مما يعطيه التركيب البنيوي الوطني للرأسمال المستثمر داخلياً.

ج . مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية : كلما تدنى مستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية ترتب على ذلك ارتفاع في قيمة معامل رأس المال وبالتالي تدني في معدلات النمو، لذلك يتوجب عند القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع إعطاء أهمية خاصة لمستوى الانتفاع من الطاقات الإنتاجية الممكنة في ضوء حجم الطلب الداخلي وإمكانيات التصدير للخارج .

مستوى تركز الاستثمارات ويقصد بتركز الاستثمارات تركز رأس المال الذي يعني تركز.

نشاط اقتصادي معين بيد عدد من المؤسسات الكبيرة الاحتكارية أو الاتحادات الصناعية ، إذ أن المؤسسات الكبيرة تكون أكثر فعالية من المؤسسات الصغيرة، والاتحادات الصناعية تكون أكثر قدرة على الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير من المؤسسات المنعزلة، كما يقصد بتركز الاستثمارات تقصير فترة إنجاز المشاريع التي من شأنها تقليص حجم الرأسمال المستثمر غير الداخل في عملية الإنتاج بعد، وبالتالي تؤدي إلى تخفيض معامل رأس المال.

وتركز الاستثمارات يعني أيضاً تركيزها في بعض اتجاهات النمو الرئيسة اللازمة لتحقيق أهداف محددة .

وفي البلدان النامية تبرز مشكلة تقدير معامل رأس المال إلى الإنتاج الذي يعتبر من الضروري تقديره كما ذكر سابقاً فمن الكتاب من يرى أن هذه النسبة مرتفعة في البلدان النامية بسبب الاتجاه نحو مجالات تتطلب مقادير مرتفعة من رأس المال اللازم لتوليد ناتج إضافي، كما أن محدودية الموارد الطبيعية تستدعي ضرورة إحلال رأس المال محل الموارد ، إضافة إلى انخفاض كفاءة استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية مما يؤدي إلى إنتاجية منخفضة وبالتالي ارتفاع معامل رأس المال إلى الإنتاج ، وبالمقابل فإن هناك من يرى بأن توفر موارد طبيعية غير مستغلة يمكن من تحقيق ناتج مرتفع من خلال استخدامها برأسمال قليل ، ومعامل رأس المال مرتبط أيضاً بمراحل النمو التي يمر بها الاقتصاد الوطني ، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة الإنتاج الصناعي الصغير، حيث يغلب العمل الحرفي والمؤسسات الصغيرة يكون معامل رأس المال منخفضاً بسبب غلبة العمل اليدوي على العمل الآلي ، أما مع بداية توضع الإنتاج الصناعي الكبير فترتفع قيمة معامل رأس المال بسبب توجيه استثمارات كبيرة إلى القاعدة الهيكلية وضرورة بناء فروع صناعية جديدة كثيرة. وبعد أن تكون القاعدة الهيكلية قد أقيمت تبدأ مرحلة غلبة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في مجمل الاستثمارات الرأسمالية وكذلك يزداد دور التقدم التقني كعامل من عوامل التوفير في الاستثمارات الرأسمالية وبالتالي ينخفض معامل رأس المال .

وغالبية البلدان النامية تتأرجح بين المرحلتين الأولى والثانية ، لذلك إذا أرادت أن تحقق تنمية أسرع وأوسع وأن تدفع اقتصاداتها نحو الأمام عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال بالمقارنة بما هو عليه الحالي في الوقت الحاضر.

2- الموارد الطبيعية : (قنادرة، 2017 - 2018، صفحة 72)

اختلف الكتاب و الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية ، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية ، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن ان تساعد على ذلك وتيسره ، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية ، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الاحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية ، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر .

أما الدول النامية فهي لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها ، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات الإنتاجية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.

3- الموارد البشرية : (خلف، 2006، الصفحات 187 - 188)

تلعب الموارد البشرية دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين ، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، ولكن هناك تساؤل هل النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي.

يتوقف تأثير النمو السكاني على عدة عوامل:

- إذا كان هناك فائض في عنصر العمل فإن النمو الاقتصادي يتوقف على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية ، وتتوقف هذه القدرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم.

- الاستثمار في الموارد البشرية وخلق رأس المال البشري له دور كبير في العملية الإنتاجية، فتوفر القدرات والمهارات والمواهب والمعارف لدى الأفراد والتي يمكن أن تكون قابلة للاستخدام يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية كإنتاج السلع أو أداء الخدمات لذلك فإن عملية التخطيط للتنمية يجب أن تتضمن أيضاً تخطيطاً للموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، ومن الملاحظ أنه في مجرى عملية التنمية في البلدان النامية قد وجه استثمار قليل للغاية في تنمية الموارد البشرية ويعود السبب في ذلك إلى :

إن عملية الاستثمار في الموارد البشرية تستغرق وقتاً طويلاً ولا تبرز آثار ونتائج هذا الاستثمار إلا بعد فترات طويلة قد تصل إلى 15 سنة وقد تزيد عن ذلك إن الاهتمام بهذا الجانب برز أخيراً، ولم تتوفر دراسات كافية تدل على وجود علاقة كمية مقررة بين الاستثمار في تنمية الموارد البشرية والناتج القومي .

لقد تركز اهتمام معظم الاقتصاديين في دراساتهم حتى وقت قريب على دور رأس المال المادي في عملية التنمية وتبريرهم أن رأس المال يعتبر العامل الأكثر حسماً في هذه العملية، وأن تكوين رأس المال المادي يرافقه وينجم عنه تكوين رأس المال البشري ، وهنا يمكن القول : إن الموارد البشرية أصبحت الأساس في ثروة الأمم حيث أن رأس المال والموارد الطبيعية عوامل سلبية في عملية الإنتاج ، وأن الكائنات البشرية هي العناصر الفعالة التي تعمل على تراكم رأس المال وتستغل هذه الموارد الطبيعية وتبنى السياسة الاقتصادية ، وتعمل باتجاه تحقيق التنمية، وخصوصاً في الوقت الحاضر وما تحمله التنمية من استخدام لأحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية ، إذ لا يمكن الاستفادة منها بدون توفر العنصر البشري القادر على استخدام هذه المنجزات بكفاءة والقادر على إدارتها وتكييفها وتطويرها بما يتلاءم وحاجة البلدان النامية في سعيها لتحقيق التنمية ، إذ يذكر أن فشل برامج التنمية في البلدان النامية كثيراً ما يكون ناجماً عن فقدان الموارد البشرية الماهرة والفنية .

4 . التقدم التكنولوجي :

هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي: (تودارو و حسني، 2009، الصفحات 172 -173)

التكنولوجيا المحايدة والتكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل والتكنولوجيا الموفرة لرأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المحايد Neutral Technological Progress عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج .

أما التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل أو الموفر لرأس المال، يعني تحقيق مستويات مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال ، ويحدث التقدم التكنولوجي الموفر لعنصر العمل عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل باستخدام الحاسبات الشخصية وشرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية على سبيل المثال ، ويحدث التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل استخدام الجرارات والمحاريث الآلية... وتعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف الوصول إلى أساليب جديدة يُفترض أنها أجدى للمجتمع ، وتبرز أهمية التكنولوجيا بكونها تسهم في زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد الاقتصادية الموجودة وذلك بإضافة استخدامات جديدة لهذه الموارد الاقتصادية، وتساهم أيضاً في اكتشاف وإضافة موارد جديدة، أو ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على

الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية وهناك رأي قائل بأن معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي، وإذا أخذ تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس يتبين أنه يأخذ الصيغة التالية :

a-1 Ka Y = AL

Y: تمثل الناتج

L: تمثل العمل الداخل في عملية الانتاج .

K: تمثل رأس المال الداخل في عملية الانتاج .

a: معامل مرونة تغير الانتاج بالنسبة لتغير العمل .

A.I: معامل مرونة تغير الناتج بالنسبة لتغير رأس المال .

A : تمثل الدور الذي يلعبه التقدم التقني بمعناه الواسع في تحقيق الناتج أي يمثل التقدم التكنولوجي) ويسمى بالعامل المتبقي نظراً لصعوبة حسابه بصورة مباشرة فيحسب بطريقة الباقي بعد حساب دور كل من العمل ورأس المال في تحقيق الناتج . ولقد توصل الاقتصادي ليونيل ستولرو بتطبيق تابع الإنتاج من طراز كوب دوغلاس المذكور أعلاه إلى أن أكثر من ٥٠% من النمو المتحقق في الاقتصاد الفرنسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يرجع إلى هذا العامل.

ولابد من الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يتأثر بتقدم العلم والتكنولوجيا وذلك في ظل الإنتاج الكبير الذي يقتضي التخصص وبالتالي يمكن الاستفادة منها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية ، وبما أن البلدان المتقدمة هي المصدرة أساساً للتكنولوجيا أصبحت التكنولوجيا هي أداة التبعية الرئيسة في الوقت الحاضر والتي تربط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ، وإن عملية نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة تحمل العديد من السلبيات منها أن تكون التكنولوجيا التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية هي تكنولوجيا معتمدة على حلقات أكثر تطوراً موجودة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة بدأت تتخلى عن التكنولوجيا الملوثة للبيئة لصالح البلدان النامية ، أو تلك التي تستخدم قدراً كبيراً من الموارد، أو التي أصبحت متخلفة على سلم التطور التكنولوجي. وقد رافق حصول الدول النامية على نتائج التطور التكنولوجي دون أن تمتلك هذا التطور بعض السلبيات منها:

- فرض كلف وأثمان مرتفعة على ما يتم استيراده من أدوات احتياطية وقطع غيار وآلات ومكائن تتطلبها المشروعات .
- فرض أجور ورواتب ومخصصات باهظة تتحملها الدول المتخلفة مقابل الخبراء والفنيين الذي يتم الاعتماد عليهم في الدول المتقدمة.
- فرض أسعار عالية على الاستثمارات الفنية التي تسبق إقامة المشروع .
- اتباع أسلوب إقامة المشروع بشكل كامل وتسليمه جاهزاً، وبذلك يحرم البلد النامي من متابعة إنشاء المشروع وعدم اكتساب العاملين للخبرات التي يمكن أن تتحقق في حالة قيام الدولة ذاتها بإقامة المشروع بدلاً من صيغة المشروع الجاهز.
- لذلك يتوجب على البلدان النامية تطوير الاهتمام بالجوانب ذات الطابع العلمي التطبيقي من خلال عمل مؤسسي منظم وترتكز إلى أسس وأهداف واضحة وأن تعمد إلى إقامة مراكز بحوث في الجامعات والمؤسسات وتوفير الباحثين المختصين والأجهزة، وتحفيزهم على العمل مادياً ومعنوياً، والعمل على التعاون بين الأقطار النامية في مجال تطوير قدرتها التكنولوجية الذاتية المستوعبة لاحتياجاتها وظروفها.

المبحث الثاني : نظريات ومؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : نظريات التنمية الاقتصادية.

لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الإقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار، وتم اختيار عدد منها كما يلي:

أولا: نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثاني: (سالم، 2017، الصفحات 22 - 23)

نظرية آدم سميث (Adam Smith) وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الإقتصادية وأن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها:

1. **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الإقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فانه كل فرد مسئولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية Invisible Hand تقود كل فرد وترشد إليه السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية
2. **تقسيم العمل** : وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى الناتجة للعمل.
3. **تراكم رأس المال** : يعد ضروريا للتنمية الإقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني .
4. **دوافع الرأسماليين على الاستثمار :** إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني. ه عناصر النمو: تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية. و عملية النمو: يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.
5. **نظرية جون ستيوارت ميل**: ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الإقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين بعد رأس المال تراكمات سابقا لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها
   - التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الإقتصادية. أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح .
- معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الإقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

6. **نظرية شومبيتر (Joseph Schumpeter):** تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الإقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية.

ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

ثانيا: نظريات التنمية الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية: (الربيعي، 2009، الصفحات 19 - 22)

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها .

وقد انقسمت نظريات التنمية الإقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1. **نظرية الدفعة القوية** : جاء بهذه النظرية روز نشتاين رودان (P. N. Roenstein Rodan) في دراسته لبلدان أوربا الشرقية عام 1943 أن البلدان النامية بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمار ، وتمثل الدفعة القوية هنا على حسب رأي رودان عنصرا مهما من عناصر التنمية الاقتصادية وهي تمثل حدا ادنى من الجهد الإلماني الذي يجب بذله قبل ان يتسنى للاقتصاد الانطلاق إلى مرحلة النمو الذاتي.

وتستند نظرية الدفعة القوية على :

- عدم القابلية على التجزئة ومبدأ الموفورات الخارجية.
- الانفجار السكاني.

2. **نظريتي النمو المتوازن والنمو غير المتوازن The Theories of Balanced And Un Balanced Growth**

تنسب نظرية النمو المتوازن إلى راجتر نيركسة (R . Nurkse) والنمو غير المتوازن إلى البرت هيرشمان Alberto . Hirschmanأن النمو المتوازن يركز على توجيه الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة على حين يعني النمو غير المتوازن بتوجيه الاستثمار في عدد غير محدود من النقاط الاساسية أو الارتكازية في الاقتصاد القومي على الرغم مما يشاع عن انفصال وتناقض بين النظريتين . نجد فيهما كثيرًا من السمات والعناصر المشتركة، إذ تستعمل كل منهما الموفورات الخارجية وقد نادى كثير من الاقتصاديين بضرورة سيادة التخطيط إطارا للتنمية وان فعالية هاتين النظريتين لا تتم إلا إذا ساد التخطيط أسلوبا للتنمية.

3. **نظرية أقطاب (مراكز) النمو The Theory of Growthp**

تنسب هذه النظرية الى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو وتعنى على قطب أو مركز صناعة معين وتعد هذه الصناعة رائجة ولها سوق رائج وتتمتع بقدره وسيطرة متميزة وان مركز النمو لا يتحدد بالصناعة المحركة وإنما يجب عليه ان يكون المسيطر على المجال المحيط به ولذلك تدخل كلمة مركز النمو بشكل عام في مجال واسع كذلك يجب ان يكون مركز النمو باستطاعته إحداث تغيرات هيكلية في مختلف القطاعات الأخرى وذلك من خلال التأثير على الإنتاجية لهذا القطاع واختياره يتأثر بالثروات الطبيعية في البلد وحجم الوحدات المنتجة والطلب الداخلي والخارجي على حد سواء.

نستنتج مما سبق أن نظريات النمو والتنمية الاقتصادية لم تشر من خلال نظرياتها المختلفة إلى الاهتمام بالموارد الطبيعية وآليات الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإنما اكتفت بالاهتمام فقط بالنمو الاقتصادي ومستويات الدخول والاستقرار الاقتصادي ، فدعت الحاجة إلى إيجاد نظرية تنموية تقوم بالحفاظ على الموارد الطبيعية لضمانها للأجيال الحاضرة ووصول هذه الموارد إلى الأجيال المستقبلية .

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة، وذلك للوقوف على اتجاهات التنمية ومن جهة أخرى الحكم على درجة نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. سنقوم بذكر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي يمكننا القول بأنها تستخدم في طريقة الحكم على مدى التقدم أو التأخر في اقتصاديات الدول عن بعضها البعض: (داغش، 2018 -2019، الصفحات 40 -41)

1. **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي** :(GDP) يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي احدى المؤشرات التقليدية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي، والذي يعبر عن تقدم الدولة. وقام البنك المركزي إلى تقسيمه إلى خمسة مجموعات على أساس حدود معينة وهي الدول التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار وتبلغ حصتها من الناتج العالمي 5% والدول التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 370 دولار وتبلغ حصتها من الناتج العالمي 14% والمجموعة الثالثة الدول التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار وتبلغ حصتها 64% من الناتج العالمي أما المجموعة الرابعة والتي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 5000 دولار في حين بلغت حصتها من الناتج العالمي نسبة 1.4% وتشكل نسبة 0.6% من سكان العالم إلا أن المجموعة الأخيرة والخامسة بلغ معدل الناتج القومي الإجمالي 4300 دولار والتي تبلغ حصتها من الناتج العالمي نسبة 15% وتشكل نسبة 8% من سكان العالم.

2. **نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDPpc)** ويشير هذا المؤشر إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعبر عن قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في دولة ما، وهو مؤشر يدل في ازدياده على أن الاقتصاد ينمو بشكل أفضل من خلال قسمة مجمل الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان وهو ما استخدم في الدراسة كمتغير تابع.
3. **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي**: وهو يقيس مجموع الاستثمارات إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي، فإن بارتفاع هذا المؤشر يعني أن التمويل جيد للنشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ما.
4. **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي** : ويعني مجمل الدين الخارجي الذي تقترضه الدولة من المصادر الخارجية لها إلى مجمل الناتج الإجمالي الخاص بالدولة ولتحقيق التنمية الاقتصادية يفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستويات لها.
5. **مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة ، الزراعة ، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي** :كما سبق أن ذكرنا في أهميات تحقيق التنمية أن الاقتصاد لا يمكنه تحقيق هذه التنمية إذا تركز في قطاع معين ولا بد من مشاركة القطاعات المختلفة في التنمية الاقتصادية ويعد دليل واضح لتحقق التنمية عند مشاركة مجمل القطاعات فيها الناتج المحلي الإجمالي.
6. **مستوى التضخم**: يعد التضخم من المؤشرات المهمة في قياس معدلات التنمية الاقتصادية، أي كلما انخفض هذا المؤشر كلما تقدم الاقتصاد وذلك من خلال التغير في أسعار سلع المستهلك لسنة عن سنة سابقة.
7. **الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**: وقدرة الدولة على تحقيق فائض نقدي في الصادراتها عن وارداتها مما يدل على وجود تحقيق للتنمية الاقتصادية وارتفاع حقيقي لهذه التنمية في الدولة.
8. **مستوى الفقر**: وهو المستوى الأدنى في مستوى المعيشة للأفراد في دولة ما، ويعتبر مقياس لتحقق التنمية الاقتصادية كلما كان عند أدنى مستوياته.
9. **مستوى البطالة**: ويعتبر هذا المقياس قريباً من مقياس مستوى الفقر فكلما انخفضت نسبة أعداد العاطلين عن العمل كلما تحققت التنمية الاقتصادية .
10. **معدل نمو السكان**: يعد هذا المؤشر ضغطاً اقتصادياً على الدولة في الداخل والخارج من خلال الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تشكيل عباً حقيقي على عملية التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (02): مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

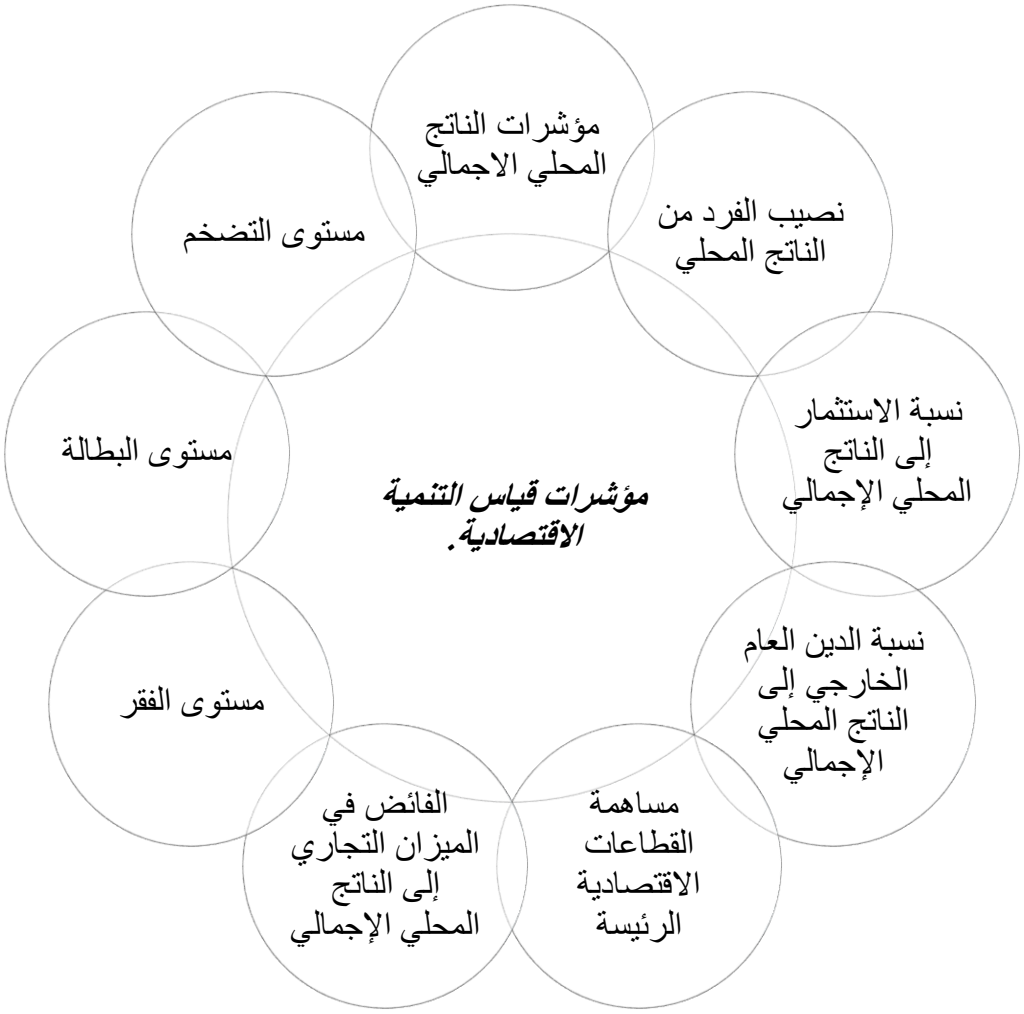

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الدراسة السابقة (العازمي، 2021، صفحة 241)

المبحث الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.

لتحقيق التنمية يجب تحقيق مجموعة من متطلبات ولكن في نفس الوقت تواجه عملية التنمية مجموعة عقبات.

المطلب الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية.

تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية فيما يلي: (المرزوقي العازمي ، د/س، صفحة 450)

- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة
- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة
- توفير الأمن والاستقرار اللازمين.
- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- نشر الوعي التنموي بين المواطنين.
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.

إن من أهم مراحل التنمية الاقتصادية هو ((التخطيط)) لذا سنقوم بشرح عملية التخطيط The : planning process

هناك الكثير من أساليب التخطيط لعملية التنمية وهناك مشتركات كثيرة في عملية التخطيط في البلدان النامية، إلا أننا وجدنا أن Tony Kiuick قد وضع النقاط التي تتميز بها عملية التخطيط: (النباتي، 2015، الصفحات 63 - 64)

1. يبدأ التخطيط من الاتجاهات والأهداف السياسية الحكومية ومحاولة تعريف التخطيط للأهداف السياسية وخاصة عندما تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتنمية المستقبلية الاقتصادية.
2. تضع خطة التنمية استراتيجية يمكن عن طريقها إنجاز هذه الأهداف التي يتم ترجمتها في شكل مجموعة من الأهداف المحددة .
3. تحاول الخطة تقديم مجموعة من المبادئ والسياسات ذات الاتساق الداخلي ومنسقة مركزياً ويتم اختيار هذه المبادئ والسياسات كوسائل مثلى لتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف وتكون هناك نية لاستخدامها كإطار يتم الاسترشاد به بشأن القرارات اليومية.
4. تشمل الخطة على الاقتصاد بأكمله ومعنى الشمول هنا يتناقض مع مفهوم تخطيط القطاع العام أو أجزاء أخرى فقط من الاقتصاد القومي
5. . لضمان الأمثلة والاتساق تستخدم الخطة نموذجاً للاقتصاد الكلي بقصد دعم الإسقاطات التي تتعلق بالأداء المستقبلي لاقتصاد الدولة.
6. في المعتاد، تغطي خطة التنمية مدة زمنية محددة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتم التعبير المادي عنها في شكل وثيقة كخطة متوسطة الأجل ويمكن استخدام مدى زمني أطول من خلال إضافة خطط سنوية تكميلية.

أما مراحل التخطيط كما يراها توني كويك فهي: (يحي، 2018 -2019، صفحة 141)

- نماذج النمو الإجمالي، وتتضمن تقديرات اقتصادية كلية للتغييرات المخططة أو المطلوبة في المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.
- نماذج المدخلات المخرجات متعددة القطاعات والتي تتحقق من اتساق المتغيرات الخاصة بالإنتاج والموارد والتوظيف والنقد الأجنبي لمجموعة معينة من الأهداف الخاصة بالطلب النهائي وبما يضمن التنسيق بين تدفقات الناتج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- وأخيراً وربما هو الأكثر أهمية أن تتضمن الخطة مشروعات استثمارية محددة داخل كل قطاع باستخدام أسلوب تقييم المشروعات والتحليل الاجتماعي للتكلفة والعائد إن مراحل التخطيط الثلاث الكلي والقطاعي والمشروع تشكل الأدوات الفكرية المتاحة أمام سلطات التخطيط.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية.

تواجه عملية التنمية عدة معوقات قد تختلف من مجتمع إلى آخر وذلك حسب الطبيعة الإدارية والاقتصادية وسيطرة القطاعات السائدة فيه ، ويمكننا تصنيف هذه المعوقات إلى عدة أصناف وهي: (العدوان، 2017 - 2018، الصفحات 37 - 38)

1. **العوائق الطبيعية** : وتتركز هذه المعيقات على طبيعة الدولة من حيث التربة والمناخ والأرض وصلاحيتها للزراعة ومن جهة أخرى الأرض الجغرافية ووفرة المياه فيها.
   ويجب على الدول التي تنفذ برامج تنموية ومواجهتها بأي شكل من الأشكال من خلال الموارد المتاحة وصناعة إنتاج قادر على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية فيها.
2. **العوائق الاقتصادية:** إن معظم الدول تواجه هذا العائق وذلك من خلال تدني مستوى الدخل الذي يؤثر على الادخار وبدوره يخفض من الاستثمار مما يتسبب في التأثير سلبياً على الوضع الصحي والغذائي مما يحقق أرقام منخفضة في الإنتاجية، ومن جهة أخرى حجم الأسواق وصغرها بشكل خاص قد يكون عائق اقتصادي أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.
3. **العوائق السياسية:** إن عامل السياسة يلعب دوراً مهماً في تحقيق عملية التنمية من خلال الحصول على بيئة آمنة ومستقرة أمام رؤوس الأموال في اتخاذ القرار من الاستثمار في هذه الدولة من عدم الاستثمار بالنهاية يعود هذا القرار على عملية التنمية الاقتصادية.
4. **العوائق التنظيمية والتكنولوجية:** إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب إدخال العنصر التكنولوجي على العملية الإنتاجية والاقتصادية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية عالية وعكس ذلك سيكون الأثر سلبي على التنمية الاقتصادية.
5. **العوائق الاجتماعية:** إن عملية التوظيف والتوزيع للوظائف يؤثر على عملية تسريع التنمية من خلال الأسس التي تعتمد عليها عملية توظيف الأفراد، إذا كانت على أساس الواسطة والمحسوبية سيكون الأثر سلبي بشكل مؤكد على العملية التنموية أما عكس ذلك فأن حسن الاختيار للأفراد يؤدي إلى آثار إيجابية وتسريع عملية التنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (03) يمثل *معوقات التنمية الاقتصادية*.

المصدر: (العدوان، 2017 - 2018، الصفحات 37 - 38)

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج في الأخير من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية تلعب دور موهم في و تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي فيه ، بعد أن كانت تحظى بإهتمام ضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، و لا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشاف مفاجئ لمدى انتشار التخلف الاقتصادي في العالم بل يرجع أساسا إلى تغيير في المواقف تجاه وجوده.

ذلك بأن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل له جوانب عديدة اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية وتكنولوجية ولم يعد مقبولا القول بإن التنمية الاقتصادية مجرد الزيادة في الدخل الفردي، حيث أن زيادة الدخل لا تتضمن تحقيق مزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة والأمن، إذ أن كل هذه العوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية الاقتصادية فهي لا تعني بمنح هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهيبة أو الإعانة وإنما تتاح الفرصة بأن يتعلموا ويتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم. وبذلك التنمية الاقتصادية تتطلب التحديث حسب ما يفرضه الاقتصاد المبني على المعرفة.

ولقد استحوذت قضية التنمية الاقتصادية على إهتمام الكثير من الدول وهو ما تبرزه الجهود العديدة لإحقاق برامج التنمية، وكان ظهور الاقتصاد الجديد من أهم السمات المميزة لهذا العصر - عصر المعلومات و الدافع القوي لكل المؤسسات حتى تجد لنفسها منهج عمل سليم وواقعي، يسمح لها بالاستجابة لمتطلباته المختلفة، بما فيها تحقيق الجودة التنمية الاقتصادية ، رفع الكفاءة الإنتاجية والانفتاح على الأسواق العالمية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال رصد التغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد العالمي لضمان مستقبل واعد على الصعيدين الإقليمي و الدولي و التحكم في المعرفة والخبرة و حسن تسييرها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يعتبر مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو ودفع عجلة التنمية. وفي إطار التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها بيئة الأعمال الدولية في الفترة الأخيرة، والاتجاه نحو المزيد من الانفتاح والاندماج الاقتصادي العالمي، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، ويرجع هذا الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يصاحبه من معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية وتسويقية وتنظيمية تنعكس على تحسين كفاءة الموارد البشرية وزيادة الإنتاج والصادرات بالدول المضيفة، ذلك إلى جانب دوره الهام في تحفيز الاستثمارات المحلية من خلال المشاركة وتطوير قدراتها الذاتية.

ولقد تزايدت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الدول النامية منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي نظرا لمواجهة تلك الدول العديد من المشاكل ، وذلك لإعتمادها الكبير على الأقتراض الخارجي لتمويل عمليات التنمية، وكان ذلك مصحوبا بضعف موارد وأرصدة العملة الصعبة نظرا لاقتصار معظمها على تصدير المواد الأولية؛ الأمر الذي حتم عليها إجراء تعديلات هيكلية على بنيتها الاقتصادية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل التحكم في فجوة الموارد ، وسيتم في هذا الفصل التعرف على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية.

ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد حظي موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإهتمام العديد من الكتاب والباحثين الاقتصاديين، الذين اجتهدوا في تحديد مفاهيم واضحة ودقيقة لهذا النوع من الاستثمار والذي يتمثل في مايلي:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كأنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك". (أوعيل، 2016، صفحة 14)

ويعرف صندوق النقد الدولي الأستثمار الأجنبي بأنه حين يمتلك المستثمر الأجنبيي 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها". (إسماعيل ، قاسم حسن، و زايدي، 2022، صفحة 9)

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار). " (قويدري، 2010- 2011، صفحة 5)

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه "على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما البلد الأصلي والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى دول مضيفة (وذلك مع نية تسييرها . " (عبد القادر ، 2004، صفحة 4)

نستنتج في الأخير من خلال هذه التعاريف بأن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة يقصد به كل استثمار في الأصول والأوراق المالية وأسواق المال الدولية، حيث يقوم أشخاص معنويين أو طبيعيين مقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم شركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم إهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب اهتمام بالمحفظة، أي على سلامة رأسمالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر وعن المديونية الخارجية، إذ لطالما أصبح النوع الأكثر تفضيلا من طرف الدول سواء المتقدمة منها والنامية في السنوات الأخيرة نظرا لما له من خصائص تؤكد على مزاياه المتعددة، ويمكن إجمال هذه الخصائص فيما يلي : (مفتاح، 2019 - 2020، صفحة 9)

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، ويتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية الأخرى كالفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها بمعنى أنه طويل الأجل.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية)، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مفضلا على الاستثمار المحفظي كونه أكثر استقرار وأقل حساسية بالنسبة للتغيرات الدورية والسريعة التي تحدث في الاقتصاديات المضيفة كالتغيرات في أسعار الفائدة وسعر الصرف والتقلبات في أسعار الأسهم.

المطلب الثاني: أهداف وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر دوما لتحقيق الأهداف التالية: (بكطاش و مقلاتي ، 2014، صفحة 79)

- تحقيق العائد الملائم فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على إستمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره تحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات

الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية.

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع قيمة الموجودات وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته ثرواته) مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسار.
- استمرارية الدخل وزيادته يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.
- ضمان السيولة اللازمة أي نشاط استثماري أو اقتصادي يحتاج إلى السيولة والتمويل اللازم لمواجهة المصروفات اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخر في تحقيق أهدافه.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف بإختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

1. **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:** (قويدري، 2010- 2011، الصفحات 22 -23)

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية : تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.

الاستثمار الباحث عن الأسواق : إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر حدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في محالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء : يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك. عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج .

ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية أو شمال القارة الأمريكية .

الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.

2. **أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :** إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال: (كلاخي، 2017، الصفحات 95 -105)

- **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيات معنويتان ، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا.
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات الشركات متعددة الجنسيات :** تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام بدلا من corporation وكلمة multinational بدلا من transnational كلمة entreprise، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج.

أما الفرع الأجنبي (foreign branch) المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (Host (country) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة .

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا ووسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها .

و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي :

- كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره.
- تنوع المنتجات.
- الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات.
- التفوق التكنولوجي.
- هيمنتها على الاقتصاد.
- قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات.
- قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم.
- القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة.
- رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

المطلب الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: (سعيدي، 2013، صفحة 132)

1. **تيسير الأعمال:**

- دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري و سمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- الحوافز الاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة الراحة الاجتماعية كتوافر المدارس ثنائية اللغة و نوعية الحياة وغيرها خدمات ما بعد الاستثمار .

2. **طار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر :**

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.

- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية .
- سياسات العمل وهيكل الأسواق الا سيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك.
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سياسة وبرامج الخصخصة.
- السياسات التجارية التعريفة الجمركية سياسة الحماية الوطنية) ترابط الاستثمار الأجنبي المباشر و السياسات التجارية السياسة الضريبية .

3. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة:

المحددات الاقتصادية:

عوامل الموارد:

- توفير المواد الخام.
- عمالة رخيصة غير كفؤة.
- عمالة كفؤة.
- توفير التكنولوجيا والابتكارات.

عوامل السوق :

- حجم السوق و معدل الدخل الفردي.
- معدل نمو السوق.
- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية.

عوامل الكفاءة :

- كلفة الأصول والموارد.
- كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل و الاتصالات و كلفة السلع الوسيطة.

الشكل رقم (04) يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: (الغزالي ، 2004، صفحة 7)

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تمتع الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب ببعض القدرات الخاصة وجوانب القوة المتمثلة أساسا في الوفرة المالية و التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية

مختلفة خارج الدولة الأم، أي في دول أخرى سعت جاهدة و بكل الوسائل إلى جذبها من أجل تحقيق بعض الأهداف الخاصة بها ، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم دوافع : (يامحمد ، 2015 - 2016، الصفحات 32 - 34)

- أن الدافع السياسي والاجتماعي:

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته في قرار الاستثمار عبر الحدود الوطنية، إلا أن هناك إجماعا على أهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا أطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيرهن وبهذا المفهوم المسير، قد تؤدي هذه العوامل دورا ايجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال .

لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول.

-الدافع الاقتصادي :

يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج فبالنسبة للبلدان الأصلية فإنهم قد سيطروا على أسواقهم حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه. ونتيجة لتكدس الإنتاج، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها، لتصريف منتجاتها، وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم .

-الرغبة في النمو :

هناك شركات لم تستطع أن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه، اضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي، فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى، ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا، وهو هدف أساسي إليه هذه الشركات .

-التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق، من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال، فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال، لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة، كي يحد من المخاطر التي قد

تتعرض لها السوق الواحدة، وهنا تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى تنويع الأسواق وفتح فروع لها بدول مختلفة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وإطاره القانوني.

يعتبر تفسير وفهم دوافع واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أمرا صعبا، نظرا لتعدد واختلاف النظريات التي حاولت تفسير وتفسير تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود بما يتماشى مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، الأمر الذي جعل العالم رأس المال أكثر حرية في التحرك. وفي هذا السياق سنتناول أهم النظريات التي حاولت تفسير نقاء الإنتاج العالمي من خلال دراسة جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعرف على أهم العوامل التي ساهمت في نموه، وإبراز الاتجاهات الفكرية المختلفة التي درست هذه الظاهرة .

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

و يمكن توضيح النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

1) نظريات تدويل أسواق المنتجات الوسيطة: (على صوشة، 2014 -2015، صفحة 26)

تستند هذه النظرية إلى كل من Casson و Buckley و هي عبارة عن إمتداد لنظرية الأسواق غير الكاملة.

لابد أولا من معرفة ما يقصد بالمنتجات الوسيطة، فهى المعرفة، الترخيص العلامات .....فالميزة الخاصة التي تقود إلى الاستثمار في الخارج هي ابتكار منتج، و أحسن طريقة للاحتفاظ بهذه الميزة هي المحافظة على مراقبة الرأس مال الاجتماعي عند إنشاء الفروع.

فقبل الحرب العالمية الثانية، كان سبب انتقال الشركات إلى الخارج هو نقص في المواد الأولية، و هو ما يفسر الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية : مناجم النحاس، الحديد، القصدير، حقول البترول....

أما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات عندما تتوفر على المعرفة أو التكنولوجيا فإنها تغزو أسواق التكنولوجيا و أسواق المنتجات الوسيطة الأخرى، إذن تستثمر هذه الشركات في الخارج من أجل المحافظة على الميزة التنافسية الخاصة بها، وذلك حتى تبقى مالكة للمعلومات و رأس المال الاجتماعي و التكنولوجيا.

و لقد شرح A.Rugman بوضوح لماذا يقود امتلاك المعلومات للاستثمار المباشر، و حسب هذا المؤلف فإن المعلومة هي المنتج الوسيط و لا يوجد هناك سوق لبيع هذه المعلومات، إذن ليس لها سعر، و لكن عندما يكون هناك تدويل فإنه يفسر بانتقال المعلومات بين فروع نفس الشركة و لا تصل إلى المؤسسات المستقلة.

2) نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار، و إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسية بالإستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي: (عليان و أوسرير، د/س، الصفحات 112 - 113)

- العوامل المرتبطة بالسوق مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدولة المضيفة.
- العوامل التسويقية مثل درجة المنافسة مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان .
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة إنخفاض تكلفة العمالة مدى إنخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.
- ضوابط التجارة الخارجية مثل التعريفة الجمركية نظام الحصص القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد .
- العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية، الإستقرار السياسي مدى إستقرار سعر الصرف، نظام الضرائب توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الإستثمار .
- الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي مدى توافر الموارد الطبيعية

القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

3) نظرية دورة حياة المنتج : (رضا، 2015، الصفحات 48 -50)

نظرية حياة المنتج كما وضحها فيرنون (1966) تعبر عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط، فحياة المنتج تمر بمجموعة من المراحل شأنها في ذلك شأن الإنسان خلال مراحل حياته المختلفة و يمكن توضيحها كما يلي :

-مرحلة المنتج الجديد: (New product)

هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح حيث تتطلب القيام بحملات إشهارية مكثفة و ذلك بفرض حالة من الوعي بالعلامة التجارية الجديدة وخلال هذه المرحلة يكون من المجدي للشركة البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل القيام بإجراء التغيرات المطلوبة، كما يوجد احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية ونظرا لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تولي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج كما أنها لا تواجه أي ضغط للقيام بالإنتاج في دول أخرى سواء بغرض تخفيض العمالة أو أي التكاليف الأخرى المتعلقة بعملية الإنتاج و في نهاية هذه المرحلة فغن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه الأذواق والقدرات الشرائية لدى المستهلكين.

- مرحلة المنتج الناض (maturity stage) خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة ، و ذلك بسبب زيادة عدد المستهلكين و ظهور المنافسة التي تدفع بالشركة المنتجة للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، و يكون ذلك بإنتاج أدوات إنتاج خاصة في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في مرحلة سابقة عن طريق التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب تدفع بالشركة للاستثمار في الخارج معظمها دفاعية .

كما تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة مما يخفض الطلب على منتجاتها نتيجة لارتفاع أسعارها.

-مرحلة أفول المنتجdecline stage product:

بداية من هذه المرحلة يصبح تخفيض تكاليف الإنتاج أمر لا مفر منه، فالبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول أقل نموا التي تتميز بانخفاض تكلفة العمالة، و في هذه المرحلة يمكننا التعرض لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و تجدر الإشارة هنا إلا أن المنتجات التي تنتجها الفروع لا تكون بهدف الاستهلاك المحلي في الدول المضيفة و إنما يمتد نطاقها ليشمل التصدير للدولة الأم، أو غيرها من الدول الأخرى.

4) **نظرية المنشأة المنظمة الصناعية:** (صفيح، 2014 - 2015، الصفحات 16 -18)

تعود هذه النظرية إلى كل من Hymer و Kindleberger و Caves ، حيث اعتمدت في تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر على رغبة الشركات في السيطرة على السوق الخارجي، إذ تتجه تلك الشركات إلى الاستثمار في الخارج إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية في الدولة المضيفة، ومن ثم ينبغي أن يكون هناك عوائق تمنع الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية (عدم توفر المعلومات)، هذا ما قد يجعل المستثمرين الأجانب يحققون أرباحا تفوق منافسيهم المحليين .

وتربط نظرية المنشأة الصناعية دوافع قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة سوق احتكار القلة الذي تعمل فيه، حيث أن خصائصه تعطي للشركات ميزة احتكارية تساعدها على تدويل نشاطها، وتسمح لها بالبقاء والاستمرارية في السوق ومواجهة المنافسة مع الشركات المحلية في الدول المضيفة، وتمكنها أيضا من تحقيق أرباحا أكثر من تلك التي يمكن تحقيقها داخل الدولة الأم .وتتمثل المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات والتي تتحقق في ظل عدم كمال الأسواق في الخصائص التي تميزها وتعطيها ميزة تنافسية في مواجهة باقي الشركات الأخرى، ومن أهم المزايا التي تتمكن من خلالها الشركات الأجنبية بفرض قوى احتكارية في السوق نذكر ما يلي :

- امتلاك تكنولوجيا متقدمة : والتي تتمثل في المنتجات الجديدة عالية الجودة أو الطرق الإنتاجية الجديدة، والمعرفة الفنية، والمهارات الإدارية، والتسويقية والتنظيمية.
- كبر حجم الشركات وتنوع منتجاتها : ذلك ما يمكنها من تحقيق اقتصاديات الحجم الاقتصاد السلمي)، والتي تعد مجالا جيدا لإعداد البحوث والتطوير وتكثيف الاختراعات، والتي تمكن الشركة من القدرة على تمييز منتجاتها من خلال سياسات التسعير ، والتوزيع، والقدرة على الوصول إلى عناصر الإنتاج، في حين أن ما يتعلق بقدراتها على الوصول والنفاذ في الأسواق الخارجية، فإن جزء كبير منها يعتمد على قرارات وتصرفات حكومات الدول المضيفة، وسياساتها اتجاه الشركات متعددة الجنسيات بما يمكنها من تعظيم الاستفادة من تلك المزايا.
- القدرة على الوصول إلى التمويل حيث أن كبر حجم الشركات وتنوع نشاطها يجعلها قادرة على زيادة رأسمالها بشكل متواصل وبتكلفة منخفضة، نظرا لطبيعة أرباحها التي تتميز عموما بالاستقرار، هذا إلى جانب قدراتها الكبيرة على نقل نشاطها استجابة للتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج ومدى وفرتها.

انطلاقا مما سبق فإن الدافع الأول لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمنهج نظرية المنشأة الصناعية يقضي على أنه في ظل أسواق تتسم باحتكار القلة، فإنه يجب على الشركات أن تستغل مزاياها الاحتكارية التي تملكها في تدويل نشاطها، وتعظيم أرباحها في الأسواق الخارجية، ويعد هذا الشرط ضروريا ولكنه غير كاف للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، يعني ذلك وجود شروط أخرى يجب أن تتوفر قبل القيام بالاستثمار في الخارج، ومن بين هذه العوامل التغيرات في خصائص المنتج عبر الزمن إلى جانب الدور الكبير الذي تلعبه المزايا المكانية في الدول المضيفة كأحد الأسباب المهمة لإقامة واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

5) **نظرية الحماية :** (مخلوف، 2006، صفحة 42)

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج، أو أي شكل آخر و ذلك لأطول فترة ممكنة،

و من ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حد الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيه.

فالشركات متعددة الجنسيات طبقا لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير والابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، و يجب على تلك الشركات لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة و القيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدولة المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة ، فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلاً من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة، و من ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها في التوسع في أنشطتها، و تحقيق عائد مجز .و يلاحظ أن ممارسة الحماية من الممكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن، قد تكون أكثر فاعلية من تلك الشركات متعددة الجنسيات، مثل التعديلات التي وردت على اتفاقية الجات، و التي تمت بعد جولة الأرغواي (1994) و الخاصة باتفاقية حقوق الملكية الفكرية، تلك الاتفاقية التي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وقد التزمت بحقوق التأليف والنشر الواردة في معاهدة برن و حماية برامج الكمبيوتر، و حماية العلامة التجارية، والمعارف التقنية والأسرار التجارية وبراءات الاختراعات ... ، و تنص الاتفاقية على تعديل القوانين المتعلقة بالدول المتقدمة خلال مدة عام واحد، والنامية خلال خمس سنوات، و الأقل نموا خلال إحدى عشر عاماً. ويمكننا أن نحدد بعض الدوافع التي تعمل كلها معاً أو بعضها وراء اتخاذ قرار الاستثمار من قبل الشركة متعددة الجنسيات، وهذه الدوافع عبارة عن عوامل خاصة بـ :

-التسويق.

-وتجنب الأخطار التجارية

-التكلفة.

-بحماية اختراعات الشركات متعددة الجنسيات.

رغبة تلك الشركات في التغلب على الإجراءات والقيود المرتبطة بالتجارة الدولية.

-عدم كمال السوق في الدول النامية .استغلال تلك الشركات لإمكانيتها التكنولوجية و المالية و الإدارية.

-دورة حياة السلعة.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاهتمام المتزايد والاهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر حتم على الدول المضيفة او الدول المصدرة له ارساء مجموعة القوانين والتشريعات والمؤسسات المناسبة حتى تبني اطار قانوني يكون بمثابة الضمان والحماية لمصالح جميع الاطراف المتعاقدة، حيث تعددت القوانين والتشريعات وهذا بدأ بالقوانين والتشريعات الوطنية ثم الثنائية والمتعددة الاطراف والقوانين الدولية كل

هذا لإعطاء الضمانة القانونية للاستثمار الاجنبي المباشر مما يعطي نوعا من الاريحية والثقة في تعاملات الاطراف المعنية بهذه العملية.

- **القوانين والتشريعات الوطنية**: تعتبر القوانين والتشريعات الوطنية من أهم المصادر المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تولي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أهمية بالغة لهذه القوانين والتشريعات وهذا حتى تهيئ الارضية والاطار القانوني المناسب لغرض جذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، كما أن أصحاب القرار السياسي والاقتصادي يواجهون في هذا الصدد ثلاث أسئلة جوهرية وهي : (بشير، 2021 -2022، الصفحات 39 -42)

✓ كيفية جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة دون تكبد اية اضرار تؤثر على موارد الدولة المضيفة ؟

✓ كيفية حماية حقوق المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة على حد سواء ؟

✓ كيفية تصميم القوانين والانظمة الضريبية بطريقة متزامنة لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في نفس الوقت ؟

إن المقصد من القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار يمكن ان يختلف بحسب الهدف والنتيجة المرجوة من قبل البلد المضيف والأم، حيث يهدف البلد المضيف من خلال تصميمه وارسائه لمنظومة قانونية الى الاستفادة من رأس المال الأجنبي القادم من الخارج، الاستفادة من التكنولوجيا والمهارات الفنية والادارية، حماية العمالة المحلية، وغيرها من العناصر الايجابية التي تساهم في دفع التنمية والنمو في البلد المضيف، بينما تحاول الدولة المصدرة للاستثمار تحقيق جملة من المقاصد كحماية التكنولوجيا المصدرة للدول المضيفة، الاستفادة من الموارد الخام وحماية الاستثمارات المنجزة من الاخطار التجارية وغيرها من الاهداف .

وتجب الإشارة إلى أن حق تنظيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو حق ينبثق من سيادتها ويستند الى تنظيم دخول او انشاء هذه الاستثمارات وتحديد الدور الذي تلعبه في اطار السياسة التنموية للبلد، وتندرج اللوائح والقوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة تندرج في فئات وهي:

-متطلبات الدخول والأداء.

-الحوافز.

- المعالجة و الحماية المتعلقة بـ (الاستثمارات المستثمر).

- **متطلبات الدخول والأداء** : لقد كان قبول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السابق مشروط بعدة أهداف حكومية محددة، كالاستثمار في قطاع معين ذو أولوية عالية، أو تحديد موقع ومنطقة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت الدول تفرض قيود الدخول بشكل غير مباشر من خلال الترخيص ومتطلبات الجنسية

والقطاعات ذات الأهمية للأمن القومي، أما فيما يخص متطلبات الاداء أو القيود التشغيلية فتشمل متطلبات موازنة التجارة ، متطلبات أداء التصدير، القيود على الواردات وتحويل العملة الصعبة ومتطلبات نقل التكنولوجيا ومتطلبات التوظيف وترخيص المنتج وكلها تهدف إلى زيادة فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر الى الحد الاقصى في الاقتصاد، كما أصبحت عديد البلدان في السنوات الاخيرة تفرض دراسات الجدوى على المستثمرين لتقييم أثر الاستثمار على البيئة قبل الحصول على إذن الدخول الدولة المضيفة، كما أنها تتمتع بالحق السيادي قبول او رفض المشاريع الاستثمارية وخصوصا اذا كانت تسبب اضرارا على البيئة، إن متطلبات الدخول والاداء التي تفرضها الدول المضيفة تندرج في إطار جملة الشروط والقوانين التي تحاول ان تراعي مصلحة البلد المضيف بدرجة اولى لأنه صاحب السيادة والحق المطلق في قبول ما يراه يتماشى مع خططه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك يخدم الطرف المستثمر بتحديد ما عليه من التزامات تجاه البلد المضيف حتى تتكامل المصالح المشتركة لكل طرف.

-**الحوافز أو التشريعات التفضيلية** : نتيجة للتنافس الحاصل بين الدول لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولدورها الكبير في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، أدى إلى قيام عديد الدول بتوفير مزيد من الحوافز في محاولة منها لزيادة جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الحوافز الممنوحة للاستثمار بأنها :

أي تدابير حكومية مصممة للتأثير على قرار الاستثمار أو زيادة التأثير على الأرباح المرتبطة بهذه الاستثمارات المحتملة أو تغيير المخاطر المتعلقة به ، أي أن هذه التدابير تتضمن مجموعة من الاجراءات والسياسات التشجيعية والمحفزة كترتيبات ضرائب الأعمال والترتيبات المتعلقة بالبنية التحتية، إصلاحات سوق العمل، تدابير سياسة المنافسة وغيرها من الإجراءات والسياسات إن الهدف الأساسي لاتخاذ مثل هذه التدابير والتشريعات التفضيلية هو محاولة جعل البلد المضيف بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في خضم المنافسة الشرسة بين دول العالم لاستقطاب هذه التدفقات التي تعد محركا للنمو والتنمية الاقتصادية للدول.

المعالجة والحماية تعتبر المعالجة والحماية التي تقع بين طرفي الاستثمار من أهم نظم معاهدات الاستثمار التي تقرها الدول المتعاقدة في قوانينها وتشريعاتها، حيث تحاول كل دولة متعاقدة تقديم معاملة عادلة ومنصفة للمستثمر الأجنبي بحيث أن هذه الأخيرة تعتبر جوهر الحماية التي تقدمها تشريعات الدولة المضيفة والضمان الذي المنازعات التي سيتم استخدامها في حالة وجود نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة . ان هيكل معاهدات الاستثمار الثنائية متشابهة الى حد ما حيث انها تحاول البث في القضايا الأساسية التالية :

-بيان الغرض من المعاهدة .

-الحماية والتعويض من مصادرة الممتلكات.

-نطاق ومجال تطبيق هذه المعاهدة.

-شروط دخول الاستثمارات الأجنبية.

-معايير المعالجة والتحويل النقدي.

-تسوية المنازعات.

لقد أصبحت معاهدات الاستثمار الثنائية تلعب دورا بارزا في علاقة الدول المتعاقدة، حيث وجدت البلدان المصدرة لرؤوس الأموال الأجنبية في الاتفاقيات الثناية مصدر حماية وضمانة قانونية لمستثمريها في علاقتهم مع الدول المضيفة التي تعتبر هذه الاتفاقيات حماية لمصالحها من أي خطر يهدد سلامتها.

ويبدو جليا تزايد الاهتمام بهذا النمط من المعاهدات من خلال الارتفاع المتسارع لهذه الاتفاقيات التي تصمم بالدرجة الأولى لحماية طرفي الاستثمار من أي نزاعات قد تحصل مستقبلا، غير أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة النطاق وهو ما استدعى وجود اتفاقات ذات نطاق واسع ومتعددة الاطراف وهو ما يتجلى في الاتفاقيات الدولية .

معاهدات الاستثمار الاقليمية : إن اتفاقيات ومعاهدات الاستثمار لا تنحصر فقط على البعد المحلي والثنائي بل تتسع لتشمل أيضا تلك التكتلات الاقليمية والقارية التي تجمع عديد الدول ومن مختلف القارات، فحاليا هناك العديد من معاهدات الاقليمية التي تحاول تنظيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فنجد من أبرز هذه المعاهدات والاتفاقيات :

-مدونات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير المعاملات الغير المرئية ورؤوس الأموال مبادئ الاستثمار الغير ملزمة لدول آسيا والمحيط الهادئ.

-اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية .بالنسبة لمدونات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحرير المعاملات الغير مرئية ورؤوس الأموال تعتبر قراراتها ملزمة قانونا لدول هذه المنظمة ، حيث تغطي أحكام هذه القرارات إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع تلك القائمة ، عمليات الاندماج والاستحواذ والمشاركة في المشاريع المحلية من قبل غير المقيمين والتي اشترط فيها ان يطبق مبدئ المعاملة بالمثل من قبل الدول الاعضاء خلال النظر في طلب الحصول على التراخيص اللازمة لممارسة الأعمال التجارية في البلد المعني ، كما ان الهدف الأساسي لهذه المدونة هو التحرير التدريجي لجميع العمليات التي تندرج في اختصاص هذه الاتفاقية وهو الأمر الذي يمكن من توفير اطار للتشاور والتنسيق المستمر الذي يضمن مصالح الدول الأعضاء، إن القرارات التي تحتويها المدونة المتعلقة بهذه المعاملات تستهدف تحقيق جملة من المقاصد ومنها:

-إضفاء الشفافية على اللوائح والقرارات.

-آلية للتشاور والتعامل مع الشكاوي.

-إعادة تقسيم الارباح والربوع والايجارات وعائدات التصفية الاستثمارات.

-دعامة وركيزة للاتفاقيات الوطنية للدول الاعضاء وهذا قبل وبعد تأسيس المشروع الاستثماري؛ تعتبر مبادئ الاستثمار غير ملزمة لدول آسيا والمحيط الهادئ من الاتفاقيات المنبثقة من مجموعة خبراء الاستثمار التابعة للجنة التجارة والاستثمار لدول التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)وهذا عام 1994 بجاكرتا، وهذا دون اغفال الهدف النهائي والذي يتمحور حول في التنمية الاقتصادية وازدهار شعوب منطقة (APEC) .

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها اللاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها: (بربار ، بوغاري ، و لرادي، 2017، الصفحات 157 -160)

- استثمار الأموال عند معدل عائد اعلي من الاستثمار البديل المحلي.
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية ، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم .
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير مصدر متحدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
- دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي حساب العمليات الرأسمالية، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراته.

- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر : (بربار ، بوغاري ، و لرادي، 2017، صفحة 158)

بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفة الذكر ، الا أنه يواجه العديد من العيوب والمتمثلة في : (نزاري، 2007 - 2008 ، صفحة 42)

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات .
- قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.
- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة

خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.
- يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تأكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

خلاصة الفصل الثاني:

ومما سبق يتضح أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر قد زادت بشكل كبير بإعتباره مصدرا هاما للتمويل الدولي، وخاصة بالنسبة للدول النامية، في ظل الديناميكية الاقتصادية التي ساهمت في عولمة الاستثمار والتجارة، وهذا وهو ما جعل الكثير من الاقتصاديين وصناع القرار يهتمون بتفسير هذه الظاهرة سواء المدافعين عنها أو المعارضين لها، وشرح مميزاتها وعيوبها ومحاولة تحديد ووضع إطار ورؤية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يتماشى مع التحولات العالمية في كافة الجوانب، وزيادة الطلب، خاصة من الدول النامية، على تمويل اقتصاداتها في ظل الإصلاحات التي قامت بها وتخفيف عبء المديونية الذي تعاني منه، ومحاولة تصحيح الاختلالات العامة، مما جعلها تقدم حوافز وامتيازات لمحاولة جذب المزيد من هذه التدفقات وخلق مناخ استثماري مناسبة من جميع النواحي.

.

الفصل الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010/2023

تمهيد:

أن للاستثمار الأجنبي دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول في دفع عجلة التمنية الاقتصادية والاجتماعية لها ، كما لها دور مهم في زيادة القدرات الإنتاجية و رفع معدل النمو الاقتصادي و تحسينه وقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي خلال الأعوام القليلة الماضية ، كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية ، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب به كثيرا السنوات الماضية ، بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات التي تحقق أرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات الدول النامية لكن في الوقت الحالي تغيرت النظرة وأصبحت الدول تتنافس من أجلب المزيد من هذه الاستثمارات و الاستفادة من مزاياهاولقد شهدت السنوات الأخيرة تواصلا في جهود الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك باستخدام الإطار الاقتصادي المناسب ، وقد إرتأينا ان يحتوي الفصل الثالث على ثلاثة مباحث وهي

المبحث الأول : الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث : تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والحلول المقترحة لزيادته .

.

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض تطور التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين2010-2023 و القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.وكذا الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

أولا : تطور التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة الى الجزائر خلال الفترة (2010-2023) من خلال الجدول التالي :

جدول(1): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافدة من سنة (2023-2010)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)
2010	%1.40
2011	%1.30
2012	%0.70
2013	%0.80
2014	%0.70
2015	%0.30-
2016	%1.00
2017	%0.70
2018	%0.80
2019	%0.80
2020	%0.80
2021	%0.50
2022	%0.00
2023	%1.1

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على موقع (www.albankaldawli.org)

التعليق على الجدول :

يُظهر الجدول المقدم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2023.

يمكن تقسيم تحليل هذا الجدول إلى 3 أجزاء رئيسية:

- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ذروتها في عام 2010 عند 1.40٪ من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفضت تدريجياً في السنوات التالية.
- وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوى لها في عام 2015 عند 0.30٪ من إجمالي الناتج المحلي.
- تعافت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 2016، ووصلت إلى 1.1٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023.

2. تحليل أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل عام:

- 2010: كان هذا العام ذروة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز.
- 2011: شهد هذا العام انخفاضًا طفيفًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب مخاوف بشأن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- 2012: شهد هذا العام انخفاضًا أكبر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز وتراجع النمو الاقتصادي.

- 2013: شهد هذا العام استقرارًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع بدء الحكومة الجزائرية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية.
- 2014: شهد هذا العام انخفاضًا طفيفًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والغاز.
- 2015: كان هذا العام أدنى مستوى لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز وعدم الاستقرار السياسي.
- 2016: شهد هذا العام تعافيًا طفيفًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع بدء الحكومة الجزائرية في جني ثمار الإصلاحات الاقتصادية.
- 2017: شهد هذا العام استمرارًا لتعافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2018: شهد هذا العام زيادة طفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز.
- 2019: شهد هذا العام استقرارًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2020: شهد هذا العام انخفاضًا كبيرًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب جائحة COVID-19.
- 2021: شهد هذا العام تعافيًا طفيفًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2022-2023 شهد هذا العام تعافيًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز والإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا : القطاعات المستقطبة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تتوفر الجزائر على موارد اقتصادية متنوعة تتوزع على القطاعات كالزراعة والسياحة والصناعة والخدمات وغيرها من الموارد الطبيعية الهامة والأساسية التي تمثل فرص حقيقية للاستثمار وتجعل من الجزائر دولة مستقطبة للاستثمار.

- القطاع الصناعي :

يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بتنوعه وبوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات كيميائية، معدنية، ويتفرع قطاع الصناعة بالجزائر إلى 13 فرع استراتيجي من صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الأجهزة الكهرومنزلية الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات صناعة الطائرات، بناء السفن

واصلاحها التكنولوجيا المتقدمة صناعة الاغذية النسيج الالبسة والجلود الخشب وصناعات البناء وغيرها . (الطيف و كوراد ، 2019، صفحة 146)

- القطاع الفلاحي :

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر و عمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية. و علاوة على ذلك، يضمن الامن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من 74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية ويتميز القطاع هذا بـ :

تنوع الاراضي الفلاحية : تحتل الجزائر منطقة جغرافية تبلغ مساحتها 238.174.100 هكتار و تتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي- الجنوبي و يحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلتي جبال مهمتين، و هي جبال الأطلس التلي في الشمال و الأطلس الصحراوي في الجنوب.

تنوع المناطق المناخية الحيوية : تتميز الجزائر بمناخ من نوع البحر الابيض المتوسط و يتألف من خمس مستويات حيوية تم توزيعها بناءا على الحراري لدرجة حرارة أبرد شهر: الصحراوي، القاحل، شبه الجاف، شبه الرطب و الرطب.

تنوع المنتجات الفلاحية : لقد سمح التنوع الغني للمناطق و عدد مستويات المناخ الحيوي للمزارعين الجزائريين بتوفير قائمة موسعة من المنتجات الفلاحية للمستهلكين طوال جميع فترات السنة (https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/، 2024/5/18)

- القطاع السياحي:

تتميز الجزائر بمناطق سياحية تؤهلها لأن تكون من بين الدول المستقبلة والجاذبة للسياح وهو ما يؤكده الواقع، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى جذب استثمار أجنبي للنهوض ذا القطاع في ظل عجز القطاع العام والاستثمار المحلى على النهوض بالقطاع، وذلك بوضع خطط واضحة لتطوير قطاع السياحة تعتمد على تطوير وتأهيل الاستثمار في القرى السياحية المتميزة، وبناء أكبر عدد من الفنادق وتعزيز مخطط الشراكة بين القطاع الخاص والعام وتوفير مختلف التمويلات التي يحتاجها القطاع. (الطيف و كوراد ، 2019، صفحة 146)

- الطاقات المتجددة :

عملت الجزائر على تنويع مصادر الطاقة لديها للتخفيف من اعتمادها على الطاقة الأحفورية وللحفاظ عليها للأجيال اللاحقة، وتنويع انتاج فروع الكهرباء والمساهمة في التنمية المستدامة، حيث خصصت وأنشأت العديد من المشاريع والهيئات لتطوير الطاقات المتجددة بمختلف أنواعها عبر كافة التراب الوطني وخاصة في المناطق الداخلية البعيدة عن التنمية.

وقد فتحت الجزائر الأبواب أمام المستثمرين المحليين والأجانب لتحقيق هذه المشاريع، التي ستسمح بالوصول في آفاق 2030إلى تحقيق 22000 ميغاواط، ولحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27%من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء. (الطيف و كوراد ، 2019، الصفحات 17 - 18)

- قطاع الاعلام والاتصال :

يعد قطاع الاتصالات من القطاعات الحيوية والخالقة للقيمة المضافة في معظم اقتصاديات العالمية، لذا تسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير الاستثمار في هذا القطاع، وجعله في قلب استراتجيات وسياسات النمو الاقتصادي ، ويعتبر الاستثمار في قطاع الاتصالات الذي يساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام، وبعدما أصبح هذا الموضوع هدفا رئيسيا تسعى معظم الدول لتحقيقه من أجل زيادة الدخل القومي ومن زيادة متوسط دخل الفرد (ولد بوله ، 2020 - 2021)

ثالثا : الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

تتنوع الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ويمكن ان نوضحها في الجدول التالي :

جدول(2): يوضح الدول المستثمرة في الجزائر واهم شركاتها ومجالاتها

الدولة	إستثماراتها في الجزائر	اهم الشركات المستثمرة لها	مجالاتها
فرنسا	تعد من اهم الدول المستثمرة في الجزائر خصوصا مجالات الطاقة والبناء (البنية التحتية)	Total Energies-Engie-	الطاقة
		Alstom-VINCI -	البناء والاشغال العمومية

ايطاليا	تتمثل معظم استثماراتها في مجالات الطاقة	-ENI	الطاقة
اسبانيا	تتواجد بشكل ملحوظ في قطاعات صناعة تحويلية و الطاقة	-Repsol S.A.	الطاقة
		-Pfeir	تصنيع الزجاج
المانيا	تستمثر بشكل اساسي في صناعات الميكانيكية و الادوية والتكنولوجيا	-Volkswagen	تركيب السيارات
		-BAYER AG	الادوية
		-Bosch	التكنولوجيا
الصين	هي من اكبر المستثمرين في عدة مجالات البناء ,الطاقة ,الصناعة	China National Aero-Technology Import & Export Corporation -	تصنيع المعدات الصناعية
		China State Construction Engineering -	الطاقة

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على مواقع (/https://www.industrie.gov.dz/andi)

هذه القائمة ليست شاملة،بل هي لابرز المستثمرة فنجد ان هناك دول عربية لها استثمارات حديثة النشأة في الجزائر مثل قطر الامارات العربية والتي بدأت استثمارتها حديثا خصوصا في مجال السياحة في الجزائر بالاضافة الى دول اخرى مثل الولايات المتحدة الامريكية في مجال الطاقة وايضا كوريا الجنوبية في مجال الاكترونيات وتختلف الاستثمارات حسب مساهمات الدول والضروف السياسية والاقتصادية للبلد .

المطلب الثاني : تطورات التنمية الاقتصادية في الجزائر من 2010-2023.

لقياس التنمية الاقتصادية في الجزائر يمكن أن نستخدم بعض المؤشرات الرئيسية ومن ثم تحليلها لتقييم التنمية الاقتصادية في الجزائر من بين المؤشرات التي يتم حسابها :

- النمو الاقتصادي.
- مؤشر التنمية البشرية(HDI).
- معدل البطالة.

اولا : النمو الاقتصادي

ونتطرق فيه الى عنصرين وهما النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي:

شكل(05): منحنى بياني يوضح النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر من سنة 2010-2022

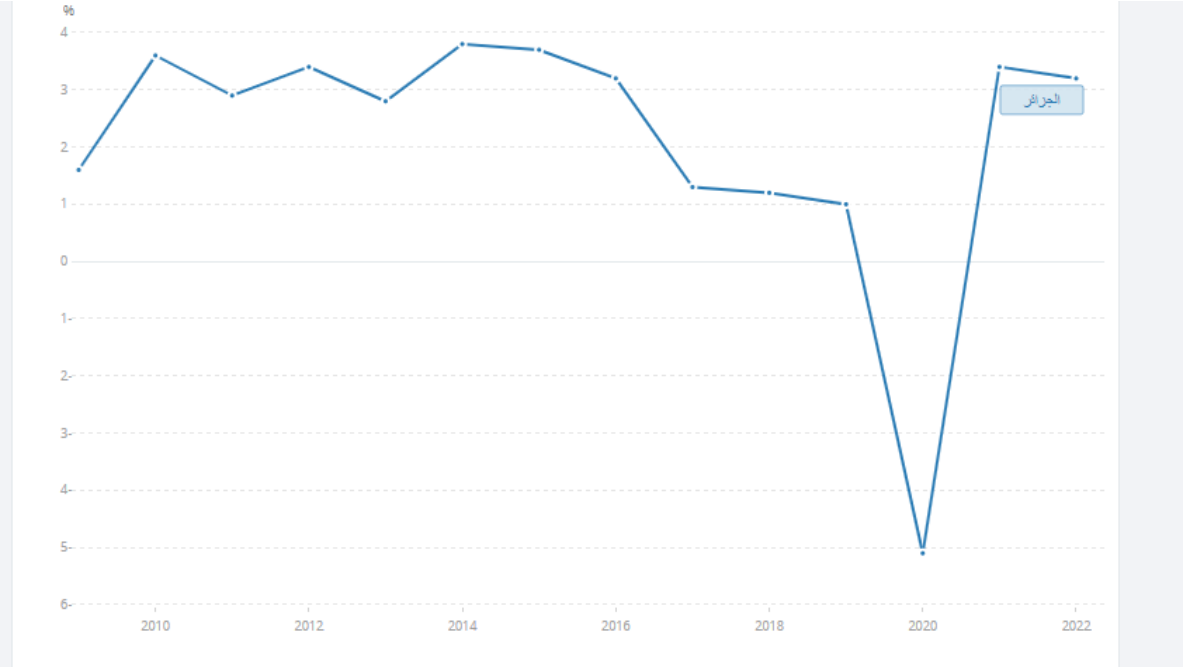

المصدر : (https://www.worldbank.org/en/home، 5 / 5/ 2024)

التحليل : يظهر المنحنى البايني النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من عام 2010 إلى عام 2022.

حيث يمكن تقسيمها الى اربع فترات :

الفترة الاولى من 2010الى 2015: شهدت هذه الفترة نموًا قويًا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوح النمو بين 3% و 5% حيث عرفت الفترة هذه ارتفاعا في اسعار النفط والغاز الطبيعي

الفترة الثانية 2015الى 2020: شهدت هذه الفترة تذبذبا في معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي ومن بين هذه الاسباب ازمة النفط العالمية سنة 2015 وتداعياتها على الاقتصاد الوطني ومن ثم تلتها ازمة كوفيد 19 حيث انحفضت معدلات النمو اثناء الازمة الى -5% في عام 2022وهو اقل معدل نمو للجزائر خلال القرن 20

الفترة الثالثة من 2020الى 2022:شهدت هذه الفترة انتعاشا نسبيا في النمو خصوصا بعد جائحة كوفيد 19 فقد بلغت 3.40%و 3.20% تواليا في العامين 2021 و 2022

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

شكل(6): منحنى بياني يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر من سنة 2010-2022

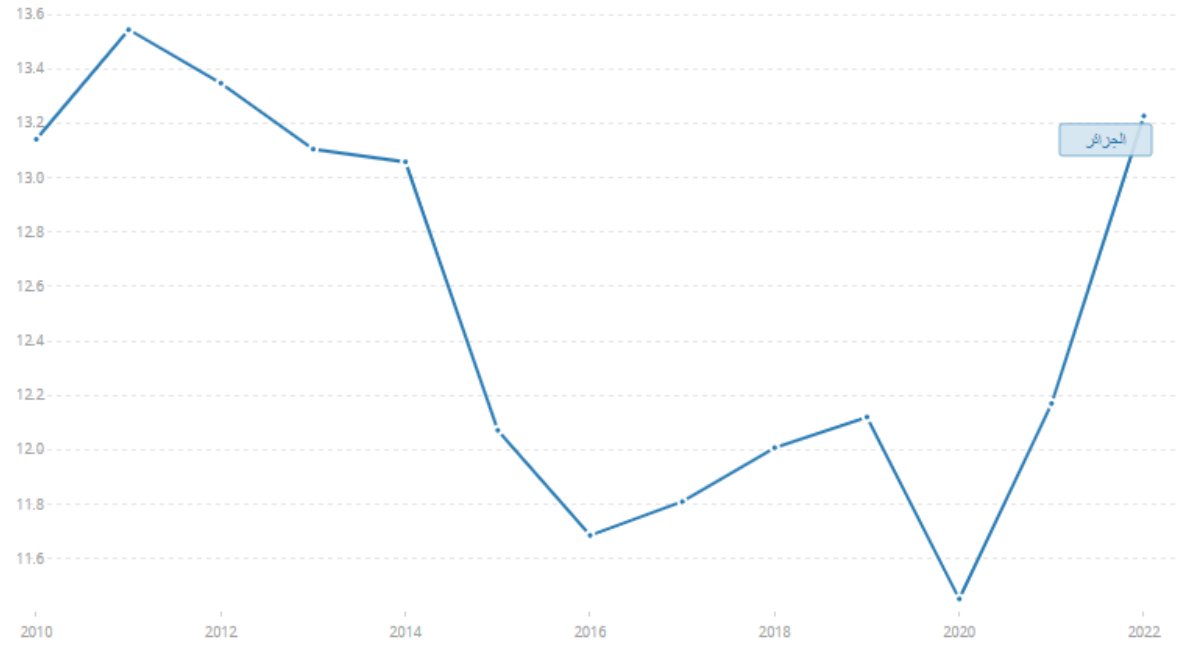

المصدر : (https://data.albankaldawli.، 2010)

التحليل : شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نموًا مطردًا خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2014، حيث ارتفع من 12,422 دولارًا أمريكيًا في عام 2010 إلى 16,509 دولارًا أمريكيًا في عام 2014.وقد واجه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا ملحوظًا في عامي 2015 و 2016، حيث انخفض إلى 15,505 دولارًا أمريكيًا و 14,929 دولارًا أمريكيًا على التوالي.

استعاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعض الزخم في عامي 2017 و 2018، حيث ارتفع إلى 15,445 دولارًا أمريكيًا و 15,930 دولارًا أمريكيًا على التوالي. ومن ثم انخفض انخفاضًا طفيفًا في عام 2019، حيث انخفض إلى 15,824 دولارًا أمريكيًا. وقد تأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشدة بجائحة COVID-19 في عام 2020، حيث انخفض إلى 13,821 دولارًا أمريكيًا.ومن ثم بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التعافي في عام 2021، حيث ارتفع إلى 15,106 دولارًا أمريكيًا. و في عام 2022، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 16,509 دولارًا أمريكيًا، وهو أعلى مستوى له خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

ثانيا :مؤشر التنمية البشرية(HDI) :

جدول 3: يوضح ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية من سنة 2010-2022

ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية من سنة 2010-2022	
السنوات	ترتيب الجزائر حسب الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة
2010	84
2011	96
2012	93
2013	93
2014	84
2015	83

2016	83
2017	85
2018	85
2019	82
2020	91
2021	91
2022	93
2023	95

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد (على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة في السنوات من 2010-2023 www.undp.org)

التحليل :

يُظهر الجدول المقدم ترتيب الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية (HDI) من سنة 2010 إلى 2023، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول الأقرب إلى 1 هي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

وقد عرفت الجزائر تنمية بشرية متوسطة الى مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالدراسة وهذا راجع سياسات الدولة الاقتصادية وتطوير والاستثمارات الحكومية خصوصا في مجالات الصحة والتعليم وكذا تحسن الاستقرار السياسي للدولة .

ثالثا : معدلات البطالة

شكل(07): منحنى بياني يوضح معدلات البطالة من اجمالي القوى العاملة في الجزائر من سنة 2010-202

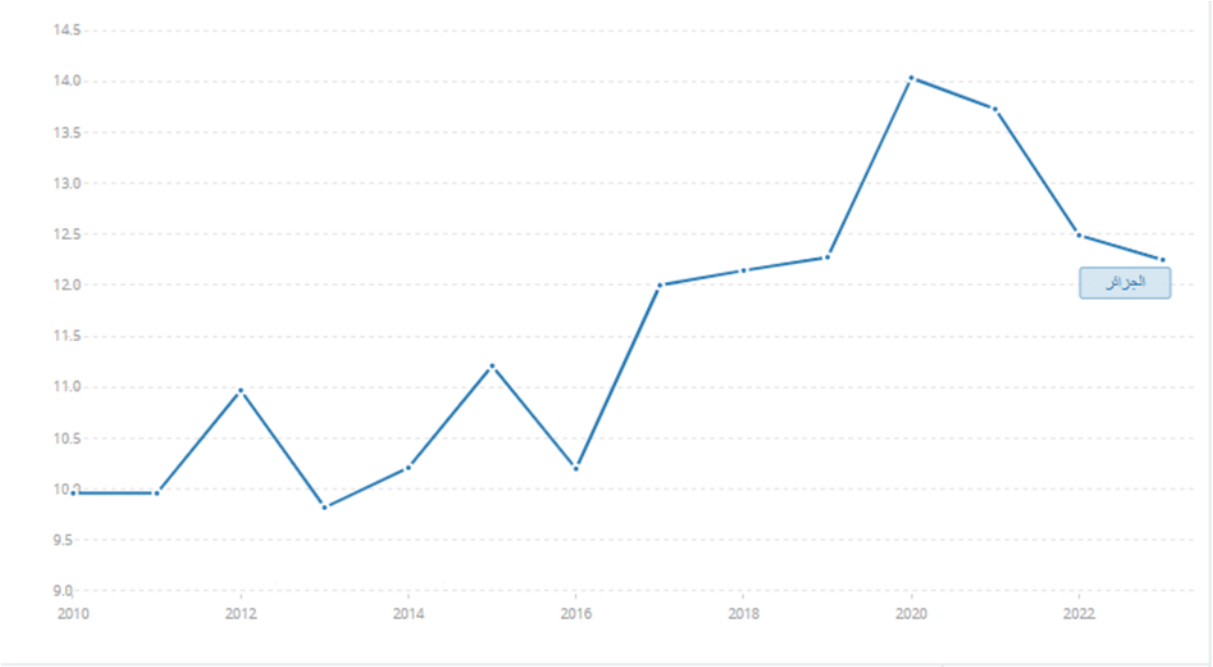

المصدر : (https://www.worldbank.org/en/home)

التحليل : يُظهر المنحنى البياني اتجاهًا عامًا لتزايد معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023.

يمكن تحليل المنحنى على النحو التالي:

- **الفترة من عام 2010 إلى عام 2014 :**شهدت هذه الفترة انخفاضًا طفيفًا في معدل البطالة، من 11.5% في عام 2010 إلى10.5 % في عام 2014.
- **الفترة من عام 2014 إلى عام 2020 :**شهدت هذه الفترة ارتفاعًا تدريجيًا في معدل البطالة، من 10.5%في عام 2014 الى% 11.2 في بدايات 2020
- **الفترة من عام 2020 إلى عام 2023 :**شهدت هذه الفترة ارتفاعًا حادًا في معدل خصوصا في جائحة كوفيد 19 فقد وصلت الى 14.00% منتصف عام 2020 بسبب غلق المؤسسات و تسريح العمال

ومن ثم رجعت الى الانخفاض تدريجيا في عامي 2021و 2022 لتصل نسبة البطالة في الجزائر عام 2023 الى 12.30%

تحليل شامل للتنمية الاقتصادية في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 مسارًا متقلبًا تميز بفترات من النمو والتراجع ويمكن تقسيمه إلى 3 فترات :

الفترة الاولى من سنة 2010الى 2014 : (فرحات و سعود، جوان 2018، صفحة 71)

شهدت هذه الفترة ووجود برنامج التنمية الخماسي و الذي انصب اهتمام هذا البرنامج على تأهيل الموارد البشرية بالدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40% من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين ....وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح البرنامج. (فرحات و سعود، جوان 2018، صفحة 72)

الفترة الثانية من سنة 2015-2019 : (بن محمد ، جانفي 2020، صفحة 51)

وقد عرفت الفترة هذه وجود برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 ومن أهداف هذا البرنامج.

الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة

- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه
- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل
- ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

الفترة الثالثة من سنة 2020-2023

عرفت الفترة هذه انخفاضا كبيرا في تنمية الاقتصادية خصوصا إبان جائحة كوفيد 19 عام 2020 والتي ادت الى انخفاض النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة معدلات البطالة .

وقد بدأ النمو الاقتصادي في الجزائر بالتعافي تدريجيا بعد الجائحة فنلاحظ الانخفاض التدريجي لمعدلات البطالة وعودة النشاط الاقتصادي والذي يقابله زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : الأثار الاقتصادية.

والتي يمكن تلخيصها في ثلاث فروع مهمة وهي العمالة و نقل التكنولوجيا وكذا ميزان المدفوعات.

- **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة في الجزائر** : فالدول النامية تسعى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها للقضاء على مشكلة البطالة أو الحدمنها، وقد وضعت عدة اعتبارات لكيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة منها:

- أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق علاقات تكاملية بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات المساعدة واللازمة للشركات الأجنبية مما يؤدي لزيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة وتنسيط صناعة المقاولات وغيرها والتي ينشأ عنها خلق فرص جديدة للعمل .
- دفع المستثمر للضرائب المستحقة على الأرباح التي يجنيها يؤدي لزيادة عوائد الدولة ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذه الزيادة في العوائد سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشاريع استثمارية في جميع المجالات وبالتالي خلق فرص عمل جديدة.
- الانتشار الجغرافي للاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق التي تنشأ فيها الاستثمارات .وفضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل فإنها تساهم أيضا في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة مما يؤدي لرفع مستوى إنتاجية العمال ورفع الأجور، هذا ما أكدته إحدى الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات متعدية الجنسيات العاملة في أمريكا اللاتينية حيث أظهرت أن 62% من عدد الفروع تقوم بعقد برامج تدريب للعمال بصفة منتظمة ! .لكن هذا الأثر الذي ينتجه الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة يتفاوت بشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى بحسب الأسلوب الذي ينهجه الاستثمار المباشر للدخول في تلك الاقتصاديات. فيمكن ملاحظة زيادة حجم العمالة في مجال التوظيف بمجرد الدخول في ميادين جديدة ومواقع متنوعة في حين تؤدي حيازة نشاط قائم كشركة قائمة أو جزء منها إلى خفض حجم العمالة كأثر مباشر له. (قروي و بوعلاق ، 2009 -2010، الصفحات 41 -74)

- **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا في الجزائر :**

اعتمدت الجزائر سياسة التصنيع الثقيل و المعروف أن هذه السياسة تستلزم بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة ، وهذا ما دفع بالجزائر إلى الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات كونها المسيطر

على سوق المعدات ، و قد أدى هذا إلى توقيع الجزائر 90 عقدا مع هذه الشركات التي انتهزت الفرصة كي تطبق لأول مرة تكنولوجيا لم تبرهم على فوائدها في الدول الرأسمالية و اتبعت الجزائر صيغتين في العقود في إطار صيغة تسليم المفتاح في اليد هما " المفتاح في اليد " و "الإنتاج في اليد " و يمكن تعريفها كما يلي :

- المفتاح في اليد : في هذا النوع من العقود كل مراحل إنشاء المشروع الاستثماري تعتمد على شريك أجنبي فقط ، فهو المسؤول عن إنشاء المشروع إلى جانب وضع المفتاح في يد المستثمر واحد
- الإنتاج في اليد : في هذه الحالة المسؤولية للمورد لا تشمل فقط الإنشاء ولكن تمتد كذلك للتسيير المبدئي في المؤسسة و استغلالها ، و كذلك تكوين التقنيين الذين يتحملون مسؤولية سير المؤسسة عندما يغادر (خنشول، 2019-2020، صفحة 71)

- **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الجزائر**

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجمالي المباشر إلى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية ، إذ أن بعض البلدان النامية مثل الجزائر قد تتوافر فيها الأموال اللازمة الإقامة المشروعات إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات ، ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة ، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل و استخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عند الالتحاق للعمل بها
2- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية .
3- قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية
4- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية ، يدفع الشركات الوطنية نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها من خلال إكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية
5- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلدان النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار فوائدها ، وإمكانية إسهام تلك الاستثمارات في علاج الإختلال الهيكلي لاقتصاديات البلدان النامية ، إذا ما تدفقت نحو القطاع لأساسية اللازمة لقيام الاقتصاديات الحديثة . الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام الاقتصاديات الحديثة

المطلب الثاني : الاثار البيئية و الاجتماعية والسياسية

- **الاثار البيئية :** تتركز الاستثمارات الأجنبية في مجالات حساسة من الناحية البيئة مثل: التعدين واستخراج البترول، والصناعات البتروكيماوية، والصناعات المتعلقة بالزراعة ... إلخ. الأمر الذي زاد من تأثير الاستثمارات الأجنبية في البيئة ومن أهم الأسباب التي تدعو لتطرق على أثر

الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الطبيعية والإنسانية هو الدور الذي يقوم به في نشر ونقل التقنية إلى تلك الدول ويمكن أن تؤثر التقنية في العمليات الإنتاجية وفي تحديد وتصميم المنتجات الجديدة وأساليب التنظيم.

وبالتالي فإن ظهور آثار سلبية لهذه الأنشطة أمر مؤكد وذلك على ضوء تهاون معظم حكومات الدول النامية في هذا الشأن. وتخضع الاستثمارات الأجنبية في المجالات الحساسة المؤثرة على البيئة لمعايير بيئية مشددة في دولها الأصلية نظرا لتزياد الاهتمام الدولي بحماية البيئة، في حين لا يوجد أدنى اهتمام في معظم الدول النامية بذات الموضع، وكثيرا ما تنقل الشركات الأجنبية أنشطتها الاستثمارية المضرة بالبيئة إلى الدول النامية ومن ثمة تقوم بالتأثير على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على هذه الأنشطة في هذه الدول، بل تلجأ إلى ما هو أخطر من ذلك بكثير مثل دفن النفايات السامة في أراضي بعض الدول النامية مقابل ثمن يخص هذا وتعد ظواهر تلوث الماء والهواء وإفساد التربة وتفشي الأمراض الناجمة عن هذه الصناعات الملوثة للبيئة، من بين أكثر الأمثلة التي تساق على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تلوث البيئة . لذلك فإن من أبسط الإجراءات التي يمكن لدول النامية المضيفة فرصتها في هذا الشأن هو إلزام المستثمرين الأجانب باتباع المعايير السائدة في دولهم الأم في مجال سلامة البيئة.

- **الاثار الاجتماعية والثقافية للاستثمار الاجنبي المباشر**

قد يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة خاصة النامية تأثير على البنى الاجتماعية في المجتمعات النامية بالإضافة إلى نقل بعض الأفكار والآراء القادمة من مجتمعات تلك الاستثمارات جراء نقل اللغة والثقافة الخاصة بالدول المصدرة للاستثمار بالوسائل المقروءة والمسموعة إلى مجتمعات الدول المضيفة، بل اعتبرت بعض الدول المتقدمة أن إنشاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأداة للمحافظة على لغتها وثقافتها .كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المشار على الأذواق الاستهلاكية للمجتمعات المضيفة له، فيمكن القول بأن له سلبية عليها، يتمثل أبرزها في حفزه لأنماط استهلاكية تتعارض مع مصالح السكان ولا تتماشى مع ضوابط الاستهلاك في ثقافاتهم ومعتقداتهم، فضلا عن دوره في إضعاف المدخرات المحلية بسبب متابعة جمهور المستهلكين لكل ما هو تحسيني وكمالي جديد.

كما أن التكنولوجيا المستخدمة في هذه الاستثمارات وخاصة في القطاعات الخدمية وبعض السلع الاستهلاكية تؤدي إلى إنتاج سلع التي تعكس تفضيلات المستهلكين في الدول الراسمالية المتقدمة والتي لا تتلائم مع اتجاهات وقيم المجتمعات النامية، بالإضافة إلى أن جانبا كبيرا من هذه السلع التي يتم إنتاجها بوساطة هذه الاستثمارات تعكس احتياجات قلة من المستهلكين هم الشرائح العليا من المجتمع أصحاب الدخول المرتفعة ومن ثمة لا تستجيب لإشباع الحاجات الأساسية لطبقة الواسطة من السكان وبالتالي فإنها تخرج عن سياسة العملية الإنتاجية في المجتمعات النامية القائمة على تغير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع.

فضلا عن ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن يؤدي إلى تقسيم الاقتصاد إلى مشروعات أجنبية تعمل بأحدث التكنولوجيا وأخرى وطنية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة. ويترتب على هذا الوضع زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويزداد توزيع الدخل سوءا، حيث يتمتع العاملون في المشروعات الأجنبية بمرتبات عالية ومستويات أفضل للمعيشة، بينما يعاني العاملون في المشروعات الوطنية من انخفاض مستوى الأجور وما يترتب على ذلك تدهور في أحوال المعيشة. (قويدري، 2010- 2011، الصفحات 79-80)

- **الاثار السياسية على الاستثمار الاجنبي في الجزائر :**

يتحفظ بعض صانعي القرار في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر، خوفا من تلك الآثار السلبية التي قد يحدثها والمتعلقة بالسياسات العامة للدولة، وقابلية هذه

الأخيرة للخضوع إلى الضغوطات التي قد تفرضها الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال شركاتها المستثمرة فيها، ومن ثم تعرض مصالحها الوطنية إلى الخطر بسبب هذه الضغوطات، وقد يؤدي ذلك إلى المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي، ويرجع ذلك إلى تمتعها بالعديد من البدائل التي لا تتمتع بها الشركات المحلية، ما يجعلها تتجنب الإذعان للتشريعات والسياسات العامة للدولة، وتقرر بسهولة نقل أنشطتها الاستثمارية لأي دولة أخرى ليس لديها تلك السياسات، كما أن إمكانية حصول هذه الشركات على التمويل اللازم من الخارج في شكل قروض دولية، قد يعجل بإبطال مفعول السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة من طرف الدولة المضيفة لضمان التوازن الداخلي والخارجي. أما بالنسبة لخضوعها لضغوطات الحكومة الأجنبية، فإن ذلك يحدث لكون فروع الشركات الأجنبية تتعامل مع سلطتين سياسيتين، حيث أن سعي الشركة الأم لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي، يجعلها تركز سلطة اتخاذ القرار في يدها، وهذه مسؤولة أمام قرارات وتشريعات وسياسات حكومة الدولة الأم، ما يعني أن الدول المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء كبير من الطاقة الإنتاجية داخل حدودها

المبحث الثالث : تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر والحلول المقترحة لزيادته لتطوير التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

- ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر:

حسب التقرير الذي وضعته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمتعلق بمؤشر جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن تدفق هذه الاستثمارات إلى الجزائر خلال الفترة

الممتدة ما بين 2003 و 2014 كان أقل من المتوقع بموجب نصيبها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بدول أخرى مثل دول شرق ووسط أوروبا وبعض الدول العربية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال الإصلاح الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بقوانين الاستثمار، مازالت هناك بعض العوامل المهمة التي تحول دون استقطاب هذه الاستثمارات، وبمقارنة الجزائر مع كل من تونس والمغرب نجد أن التعامل مع الإدارة الضريبية أكثر صعوبة في الجزائر منه بالمقارنة بهاتين الدولتين، وأن متوسط معدلات الضرائب على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر أعلى مما هو سائد، كما أن معاناة المستثمرين في الجزائر وعدم استقرار السياسات وكذلك كثرة الإجراءات الإدارية قد تحول دون دخول المستثمر الأجنبي إلى السوق الجزائرية. (أبحري ، 2016، صفحة 31)

- الحاجة الى قدر اكبر من الشفافية :

تظل الشفافية مشكلة في الجزائر، فبالنسبة لشهادات الأمن للمستثمرين الأجانب، والمعاملة الوطنية، وآليات تسوية المنازعات بصفة خاصة ومتطلبات وتوقيت اتخاذ القرار، وأسباب اتخاذه، غالباً ما تكون أمورا غير واضحة للأطراف المعنية، كما طبقت الجزائر عددا من تدابير الرقابة على الصرف الأجنبي دون أن يعرف نطاقها وتوقيتها. وقد تكون مراعاة توفير قدر كبير من الوضوح مفيدة أيضا فيما يتعلق بعدد من الآليات التي وضعت للتعامل مع بعض حالات مصادرة الممتلكات. وإن تطبيق القانون بأسلوب يجعل من الممكن التنبؤ به هو شرط أساسي لتوفير بيئة إيجابية لأنشطة الأعمال. ويعد طرح أسباب اتخاذ القرار كتابة، وإتاحة آليات للطعن في هذه القرارات هي العناصر الرئيسة لأنظمة قانونية تتسم بالشفافية. ولما كانت الجزائر تسعى إلى توفير مناخ للأعمال أكثر إيجابية وجذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبى لابد أن تظل الشفافية احدى الاعتبارات الأساسية. (أبحري ، 2016، صفحة 31)

- البيروقراطية والتعقيدات الأدارية :

تعرف الإدارة الجزائرية بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك من سوء سير الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية، فكل الهيئات والتنظيمات الاقتصادية وغيرها من الإدارات تهرب المستثمرين بعد أن يكونوا قد حاولوا جاهدين إيجاد طريقة أو سبيل للتكيف مع هذه الضغوط وقد ذهب العديد من المسؤولين إلى القول بأن وكالة ترقية الاستثمار نفسها عبارة عن مكتب إداري لإيداع التصريحات بالاستثمار يبطئ ويعقد الإجراءات أكثر مما يبسطها. (قيبو ، 2010، صفحة 170)

و يمكن اضافة عدة تحديات اخرى تعاني منها الجزائر والتي تعد تحديا قد يواجه الاستثمارات الاجنبية مثل نقص البنية التحية وكذا نقص اليد العاملة المؤهلة السيولة المالية ....الخ

المطلب الثاني : الحلول و المقترحات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائروتطوير التنمية الاقتصادية.

- **تحسين بيئة الأعمال:**

- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص البيروقراطية.
- تعزيز الشفافية والعدالة في التعاملات مع المستثمرين.
- مكافحة الفساد وتحسين حكم القانون.
- تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب.

- **الاستثمار خارج قطاع المحروقات :**

يجب ان يكون توجه الدولة الجزائرية بالاستثمارات نحو قطاعات جديدة مثل السياحة والزراعة و حتى الطاقات المتجددة وتجنب الاستثمار في قطاعات الهيدروكربونية حتى سكون هنالك تنوع وتطور في الاقتصاد الجزائري والذي سينتج عنه مستقبلا زيادة في التنمية الاقتصادية .

- **تطوير البنية التحتية :**

يُعدّ تطوير البنية التحتية أحد أهم العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أي بلد .وتشمل البنية التحتية مجموعة واسعة من المرافق والخدمات مثل

- الطرق والموانئ ومطارات : تطوير وعصرنة هده القطاعات بمواصفات عصرية لتسهيل نقل البضائع والاشخاص يؤدي الى نقص التكاليف ويزيد من كفاءة الأعمال.
- شبكات الكهرباء والأتصالات : شبكات كهرباء موثوقة ضرورية لتشغيل الأعمال التجارية والمنازل، مما يخلق بيئة استثمارية مواتية.و شبكات اتصالات سريعة ضرورية للتواصل بين الشركات والموظفين والعملاء، مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من التكاليف.
- التطوير من البنى التحتية كالمستشفيات والمدارس ....الخ

كل هذه العموامل تساهم في زيادة جذب الاستثمارات الاجنبية وتنويع الاقتصاد الجزائري وتطويره والذي يؤدي الى زيادة التنمية الاقتصادية في البلاد .

خلاصة الفصل الثالث:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر. خلال الفترة من 2010 إلى 2023، شهدت الجزائر تحولات اقتصادية كبيرة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما أثر بشكل ملحوظ على نموها الاقتصادي وتطور بنيتها التحتية.

على الرغم من التحديات، ساعدت الاستثمارات الأجنبية في تطوير (البنية التحتية، نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة،) مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنويعه. ومع استمرار الجزائر في تحسين مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية للبلاد .

خاتمة

نستنتج في الأخير أن الإهتمام الواضح الذي أبدته مختلف المدارس الاقتصادية المفكرين الإقتصاديين و الخبراء وجل في الجزائر بموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير وعلى الرغم من الإختلاف الواضح بين دراسات جميع هؤلاء فيما يتعلق بتسميته و ماهينه و محدداته ، بسبب تنوع الزوايا التي من خلالها عمدت المفكرين

الإقتصادين في تفسير قيامه و محدداته ، و لا قد استطاعت على أن تصل إلى أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في التنيمة الاقتصادية بالرغم من نقائصها ، إلا أنه حاليا يكاد جميع الخبراء والمختصين يتفقون على أنه ليس فقط حركة من حركات رؤوس الأموال ، و أن له مزايا.....

❖ **التوصيات والمقترحات لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:**

- إزالة العوائق والعراقيل التي تحجب الإستثمارات الأجنبية المباشرة على التدفق إلى الداخل.
- الإستفادة من تجارب الدول الرائدة في استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- العمل على توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعة التنويع الإقتصادي.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الأنترنيت من أجل توحيد مصادرها وإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية مع ضرورة تحديثها فيما يخص المعطيات الإقتصادية.
- تكثيف زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب ، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الإستثمار في الإقتصاد الوطني الجزائري ، و الحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الإستثمارو تقديم الخدمات الإستثمارية.

آفاق البحث:

بعد عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة والمقترحات ذات الصلة بموضوع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية.

- برزت تساؤلات جديدة حول الموضوع نفسه لم تسمح ظروف البحث الحالي بسردها ، نوردها أدناه علها تكون محل بحوث مستقبلية.
- ما هي الحوافز التي يرغبها و يبحث عنها المستثمر الأجنبي ، و التي يمكن منحها دون أن تلحق آثار سلبية في الأمد القصير و المتوسط والبعيد على البلد المضيف؟
- المنافسة الاقتصادية وأثرها على زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر
- دور السياسة في زيادة النمو الاقتصادي و انعكاساته على تحسين الإستثمار في دول.
- دراسة تحليلية لمعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. إسماعيل ,م .,قاسم حسن ,ج & .,زايدي ,ك .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر .صندوق النقد الدولي.
2. الغزالي ,م .(2004) .الاستثمار الاجنبي المباشر .سليلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية .
3. أوعيل ,ن .(2016) .واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر .الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية.

4. بربار ,ن .,بوغاري ,ف & .,لرادي ,س .(12 ,2017) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970) 2012.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
5. بشير ,ه .(2022- 2021) .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة . 2018 - 1990 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية .جامعة الحاج لخضر -باتنة :-1كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. بكطاش ,ف & .,مقلاتي ,س .(2014) .المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر.Revue d'Economie et de Statistique Appliquée .
7. رضا ,ع .(2015) .محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة . مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
8. سعيدي ,ي .(2013) .الإستثمار الأجنبي المباشر .عمان :إثراء للنشر والتوزيع.
9. صفيح ,ص .(2015 - 2014) .الاستثمار الاجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر .مذكرة لتيل شهادة الدكتوراه .جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.
10. عبد القادر ,ع .(2004) .محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .قضايا التنمية في الأقطار العربية .
11. على صوشة ,ف .(2015- 2014) .تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر و الصين .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر : 3 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية .
12. عليان ,ن & .,أوسرير ,م) .د/س .(حوافز الاستثمار الخاص المباشر . المركز الجامعي بخميس مليانة .
13. قويدري ,ك .(2011 -2010) .الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر .مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية .جامعة أبي بويكر بلقايد :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.
14. كلاخي ,ل .(2017) .أثر السياسة المالية في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول .الاسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية.
15. مخلوف ,ع .(2006) .دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر .مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .
16. مفتاح ,ص .(2020- 2019) .نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر دراسة قياسية .أطروحة دكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية .جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير .

17. نزاري ,ر .(2008 - 2007) .الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب .مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية .جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
18. يامحمد ,ن .(2016 - 2015) .تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة .OLIللحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي .جامعة وهران :2كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.
19. أدهم , إ. (2014). الصكوك والاسواق المالية الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. مصر العربية : دار الجوهرة .
20. الربيعي, ع. (2009). التحليل الاقتصادي لمؤشؤات التنمية المستدلمة في بلدان اسيوية مختارة . جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة كربلاء : مجلس كلية الإدارة والاقتصاد .
21. العازمي, ل. (2021, 1 2). مؤشرات التنمية الاقتصادية في أفريقيا : أطار تحليلي. مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان -.
22. العباسي , م. (2019 -2020). برامج التنمية الاقتصادية و اثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية اليزي - 2001-2019-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
23. العباسي , م. (2019 -2020). برامج التنمية الاقتصادية و اثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية اليزي - 2001-2019-. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم. جامعة الجزائر 3: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
24. العدوان, ق. (2017 - 2018). أثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي The Impact of Trade Exchange on Economic Development Among Selected Countries of The Islamic World(2000-2015). قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد. جامعة ال البيت : عمادة الدراسات العليا.
25. العصفور, م. (2014 -2015). دور الإسلام في دعم قضايا التنمية نموذج المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مملكة البحرين. لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في ادارة التنمية البشرية. الدنمارك: الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بالأكاديمية العربية في الدنمارك .
26. المرزوقي العازمي , ط. (د/س). متطلبات التنمية الاقتصادية في العالم العربي نحو رؤية مستقبلية في ضؤ التطورات السياسية. الشرق الاوسط.
27. المشهراوى, أ. (2003). تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من

1992 إلى عام 2001. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير. الجامعة الإسلامية - غزة: قسم إدارة الأعمال.

28. النباتي, س. (2015). التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

29. بن سعيد, ل., & بن شهرة, م. (2014, 9 9). متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة. مجلة العلوم الاقتصادية.

30. بوضياف , ي. (د/س). التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية. Economic development in Algeria between the present requirements and future vision.

31. تودارو, م., & حسني, م. (2009). التنمية الاقتصادية. القاهرة: دار المريخ للنشر.

32. حامد, ا. (2015). مشكلات البيئة - التنمية الإقتصادية - التنمية المستدامة. الاسكندرية: دار التعليم جامعي.

33. خلف, ف. (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. بيروت: دار النشر عالم الكتب.

34. داغش, ص. (2018 -2019). أثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990 -2015. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال. جامعة آل البيت: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم اقتصاديات المال والأعمال.

35. سالم, ا. (2017). التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان 2011 -2015 . بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد التطبيقي . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا : كلية الدراسات العليا.

36. شاهين, ع. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

37. شريف, م. (2018, 1 2). الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية المجلد 2 / العدد 4.

38. عبد اللطيف, م., & سانية, ا. (2024, 1 1). محددات التنمية الاقتصادية ومنافعها وأعباؤها. Récupéré sur https://www.google.com/url.

39. عجيمية , م., ناصف , إ., & نجا, ع. (2008). التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص - النظريات الإستراتيجيات - المشكلات. الاسكندرية: كلية التجارة.

40. قنادرة, ج. (2017 - 2018). الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان: تسيير المالية العامة.

41. يحي, س. (2018 -2019). دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وآفاق تطويرها - دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي (2008 - 2015) -. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص

اقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر - بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.
42. د بن علية لخضر/ بن الشيخ عبد الناصر/غريب عبد القادر الاستثمار الاجنبي المباشر مجلة الدراسات الاقتصادية العدد38 اوت 2019
43. د. الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات – مجلة الابداع المجلد 09/العدد01 ،(2019).
44. موقع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar/ تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/18 على الساعة 17:39
45. د . الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات – مجلة الابداع المجلد 09/العدد01 ،(2019).
46. مذكرة تخرج تحت عنوان "أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" جامعة احمد دراية ادرار كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد نقدي وبنكي السنة الجامعية 2021/2020
47. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2022&locations=DZ&start=2009
48. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD?end=2022&locations=DZ&start=2010
49. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2023&locations=DZ&start=2010
50. د فرحات عباس و سعود وسيلة "عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014" مجلة الاقتصاد والقانون العدد01 جوان 2018.
51. د. هدى بن محمد "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019" مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الخامس جانفي 2020.
52. مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية تحت عنوان" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر " جامعة 8 ماي 1945 قالمة تخصص تمويل التنمية 2010/2009.
53. مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية تخصص دولي العنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل

التكنولوجيا دراسة مقارنة بين الجزائر و الإمارات العربية المتحدة" جامعة محمد الصـــديق بن يحي – جيـــــــجل- 2020/2019
54. مذكرة تخرج ماستر علوم اقتصادية تحت عنوان" اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر " جامعة 8 ماي 1945 قالمة تخصص تمويل التنمية 2010/2009.
55. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات العنوان " مجددات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وجدواه في الجزائر " جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2018/2017.
56. د/أبحري سفيان " الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر بين تحديات الواقع و آفاق المستقبل" جامعة امحمد بوقرة بومرداس مجلة أبعاد إقتصادية / المجلد 6 ، العدد 01- 2016.
57. قيبو اسمهان " بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: معوقات وتحديات" مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر 3 سنة 2010.

قائمـــة
المـــلاحق

ملحق رقم (01): إذن بالطبـــــع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

بسكرة في: 2021/06/20

إذن بالطبـــــع

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): حيرش بن علي .....

الرتبـــــة: أستاذ التعليم العالي .....

قسم الارتباط : قسم العلوم الاقتصادية .....

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطالب(ة): ريحة هيثم ..... بلباج حسام الدين

الشعبة العلوم الاقتصادية .....

التخصـــص:

اقتصاد دولي

.....

بعنـــوان:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)

.....

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المنهجي المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية. وارخص بطبع المذكرة المذكورة أعلاه.

الأستاذ(ة) المشرف(ة) رئيس القسم